

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الجلسة العامة ٢٧

الاثنين، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس
الآنسة كلارك (بربادوس).
افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.
البند ١١٧ من جدول الأعمال (تابع)

مذكرة من الأمين العام (A/57/392)
الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): كما يعلم
الأعضاء، بموجب الفقرة ٢ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم
المتحدة وبموافقة مجلس الأمن، يكلف الأمين العام بإخطار
الجمعية العامة بالمسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدوليين
التي تكون محل نظر مجلس الأمن، وبالمسائل التي فرغ المجلس
من النظر فيها.
وفي ذلك الصدد، معروض على الجمعية العامة
مذكرة من الأمين العام صادرة بوصفها الوثيقة A/57/392.
هل لي أن أعتبر أن الجمعية تحيط علما بتلك الوثيقة؟
تقرر ذلك.

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة
(A/57/440/Add.2)
الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أسترعي
انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/57/440/Add.2. في الرسالة
التي تتضمنها تلك الوثيقة، يفيد الأمين العام رئيس الجمعية
العامة علما بأنه منذ إصدار رسالتيه الواردتين في الوثيقتين
A/57/440 و A/57/440/Add.1، سددت قبرغيزستان المبلغ
اللازم لخفض متأخراتها إلى دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من
الميثاق.

هل أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو
الواجب بالمعلومات المتضمنة في تلك الوثيقة؟
تقرر ذلك.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا
تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات
بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

البندان ١١ و ٤٠ من جدول الأعمال

تقرير مجلس الأمن (A/57/2 و Corr.1)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة: تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن، السيد مارتن بلينغا - ايبوتو، ممثل الكامبيرون، لكي يعرض تقرير مجلس الأمن.

السيد بلينغا ايبوتو (الكامبيرون) (تكلم بالفرنسية): بصفتي رئيسا لمجلس الأمن عن شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، يشرفني أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/57/2 و Corr.1).

أود في هذه المرحلة أن أعرب باسم المجلس عن تهنيتي للسيد يان كافان على انتخابه رئيسا للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. ولا شك لدي أنه أثناء فترة ولايته ستتحسن العلاقات بين جهازينا بدرجة أكبر لتشجيع تعزيز مقاصد ومبادئ الميثاق إلى أقصى حد. وندرك أيضا أنه منذ تولى السيد كافان منصبه، قد دخل مع أعضاء المجلس في حوار بناء ومشجع من أجل زيادة تبادل الآراء بين الجهازين.

يغطي التقرير قيد النظر الفترة من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وأود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢، والصادرة بوصفها الوثيقة S/2002/199. وتبين تلك الوثيقة التغييرات التي تم تحقيقها في شكل تقرير المجلس والتحسينات التي أدخلت عليه. وسأعود إلى هذه المسألة لاحقا.

وكما يلاحظ الأعضاء، كان مجلس الأمن نشطا جدا بين حزيران/يونيه ٢٠٠١ وتموز/يوليه ٢٠٠٢. فلقد تمكن من النظر بالتفصيل في بعض القضايا التي ظلت على جدول أعماله لسنوات عديدة، وتمكن في بعض الحالات من تقليل الصعوبات المتعلقة بتلك البنود إلى درجة كبيرة. وبفضل تصميم وإبداع أعضاء المجلس تم التعامل بشكل ملائم وبنجاح مقنعة مع قضايا أخرى أكثر حداثة. وهكذا، وخاصة فيما يتعلق بأفريقيا، عالج مجلس الأمن بجديته المعهودة حالات الأزمات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي إثيوبيا وإريتريا، وفي بوروندي، وفي الصومال، وفي الصحراء الغربية، وفي ليبيريا، وفي سيراليون، وفي غينيا - بيساو، وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. وأود أن أشدد على حقيقة أن بعض تلك الأزمات في طريقها إلى الحل، وأن أرحب بذلك.

تعلم الدول الأعضاء في الجمعية أن المجلس قد أنشأ فريقه العامل المخصص المعني بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا. فأنجز ذلك الفريق العامل، الذي يترأسه السفير جاغديش كونجول، ممثل موريشيوس، وأود أن أشيد به، عملا ممتازا في الأشهر القليلة لوجوده.

وفيما يتعلق أيضا بالجزء الأفريقي من أعمال مجلس الأمن، أود أن أشدد على خطوتين كان لهما أثر كبير على الطريقة التي يعالج بها المجلس القضايا الأفريقية، التي تتعلق إما بإدارة الصراعات أو بحالات ما بعد الأزمات. فلقد وفرت بعثة المجلس إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى بلدان أخرى في المنطقة في أيار/مايو ٢٠٠٢ تجربة مباشرة للمجلس للتعرف على الحقائق على أرض الواقع. وبالمثل، ساعدتنا حلقة دراسية نظمت في تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن الحالة في بلدان اتحاد نهر مانو على فهم أفضل للنواحي المعقدة والآثار الكامنة في صراعات معينة في غرب أفريقيا.

السكان المدنيين أو على دول ثالثة لأقصى حد. وتدفعنا أيضا هذه الممارسة الحساسة جدا إلى تقييم آليات فرض الجزاءات وتعليقها ورفعها.

كل القضايا التي ذكرتها هي مجرد النذر اليسير من الكم الهائل من العمل الذي قام به مجلس الأمن خلال الفترة قيد النظر. وأود أيضا أن أشدد على النهج الذي اختاره المجلس لتجديد علاقاته مع الدول غير الأعضاء في المجلس ومع الرأي العام العالمي.

نتذكر أن أعضاء الجمعية كانوا قد طرحوا خلال مناقشة هذا البند من جدول الأعمال أثناء الدورة السادسة والخمسين عددا من الأفكار من أجل تقديم أفضل لتقرير مجلس الأمن السنوي إلى الجمعية العامة. ولقد أخذ المجلس تلك الأفكار بعين الاعتبار، وأود أن أشدد هنا على أن الفضل في ذلك يعود بدرجة كبيرة إلى بعثة سنغافورة. وأود في هذا الصدد أن أعرب مرة أخرى عن تقديرنا العميق للسفير كيشوري محبوباني وفريقه، اللذين مكنتنا التزامهما من تعديل الابتكارات الواردة في التقرير الحالي بشكل سليم. وهكذا، جاء التقرير أقصر من تقرير العام الماضي بأكثر من ٣٠٠ صفحة، بينما يتضمن إحصائيات أكثر عن مداولات ونتائج أنشطة مجلس الأمن. ولقد وفر هذا الشكل الموجز الذي تم تقديم التقرير به على المنظمة ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ دولار.

وفيما يتعلق بتلك الإحصائيات، ينبغي أن نشدد على أن مجلس الأمن قد عقد ٢٦٤ جلسة رسمية، أي بزيادة قدرها ٩١ جلسة عن فترة تقرير العام الماضي؛ واتخذ المجلس ٧٥ قرارا، أي بزيادة قدرها ٢٣ قرارا عن العام الماضي؛ واعتمد ٤٧ بيانا رئاسيا رسميا، أي بزيادة قدرها ١٢ بيانا عن العام الماضي؛ وأصدر ٦١ بيانا رسميا وعقد ٢٦ جلسة مع البلدان المساهمة بقوات.

والقضايا الأخرى الهامة المعروضة على المجلس وتتم معالجتها بعناية شديدة مع الالتزام بتحقيق التقدم فيها هي: منطقة البلقان، وقبرص، والعراق، والشرق الأوسط. ولقد شهدت بعض هذه القضايا تطورات كانت موضع ترحيب من أسرة الأمم المتحدة بأكملها، ولا سيما تيمور الشرقية وأفغانستان.

وكما يعلم الأعضاء، فإن مجلس الأمن يذهب في عمله إلى أبعد من مجرد جوانب الصراع للأزمات التي ينظر فيها؛ فهو يتصدى لها أيضا، كلما اقتضت الضرورة، بأسلوب شامل ومن منظور موضوعي، كما في حالة النساء والأطفال في الصراع المسلح، وحماية المدنيين في الصراع المسلح، وعمليات حفظ السلام. علاوة على ذلك، وافق المجلس في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٢ على آلية جديدة تستهدف تحسين التعاون مع البلدان المساهمة بقوات. كما أنه اتخذ بتوافق الآراء وبعد مفاوضات صعبة، القرار ١٤٢٢ (٢٠٠٢)، المتعلق بأمور تشمل الحالة القانونية لوححدات حفظ السلام.

والتهديد الآخر للسلم والأمن الدوليين الذي حرك مجلس الأمن هو الإرهاب. ففي مواجهة تلك الآفة، شرع المجلس في تجاوز مجالات عمله المحددة وقرر التصدي له بجرأة. فأنشأ لجنة مكافحة الإرهاب، التي أصبحت لجنة لها سلطاتها وذلك بفضل ديناميكية رئيسها، السفير جيرمي غرينستوك، وبفضل المشاركة المبشرة بالنجاح من جميع الدول الأعضاء في المنظمة.

ويكرس المجلس الكثير من وقته لمتابعة تنفيذ الجزاءات التي يضطر إلى فرضها على دول معينة. وفي الوقت نفسه واصل المجلس نظره - تحت رئاستي وبعد العمل الرائع الذي قامت به بنغلاديش قبل ذلك - في أفضل طريقة ممكنة لتحسين فعالية الجزاءات والحد من تداعياتها السلبية على

تقرير مجلس الأمن لهذه السنة (A/57/2 و Corr.1) بشكل شامل جدا وبراعة، وأكرر ما عبر عنه من شكر للأمين العام والأمانة على دعمهما المجلس بهذا القدر من الفعالية.

ويسرني أن تتناول هذه المناقشة تقريراً لمجلس الأمن تم تحسين شكله بشكل فائق مقارنة مع تلك التقارير الصادرة في السنوات الماضية. وأشيد بمبادرة ونشاط السفير محبوباني ووفد سنغافورة، في هدي المجلس إلى إعداد تقرير أكثر اقتضاباً وأكثر زخراً بالمعلومات. وقد أسعد المملكة المتحدة أن تسهم في إعداد هذا الشكل الجديد عن طريق وضع مشروع للفرع التمهيدي الذي ضمنه المجلس، للمرة الأولى، وصفا لعمله الموضوعي على مدار السنة.

أعتقد أن هذا الابتكار ينحو، بطريقة من الطرق، باتجاه الاستجابة إلى رغبة الجمعية العامة الداعية إلى إجراء مناقشة أكثر تفصيلاً وأكثر تفاعلاً مع مجلس الأمن بشأن الأعمال المدرجة في جدول أعمال المجلس، وهي كلها عملياً بالغة الأهمية بالنسبة إلى عضوية الأمم المتحدة برمتها. وأعتقد أن المؤسسات تباشران التفاهم فيما بينهما على نحو أفضل في هذا المجال. ويقوم المجلس بمحاولة صادقة في سبيل أن يكون أكثر انفتاحاً وشفافية في عمله. والفترة قيد النظر - الممتدة من منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى آخر تموز/يوليه ٢٠٠٢ - كانت فترة انشغال على نحو استثنائي. ولكن المجلس عني بعقد أكبر قدر ممكن من الجلسات المفتوحة في سبيل تشجيع العضوية بنطاقها الأوسع على البقاء على صلة بالعمل الذي يؤديه. فعلى سبيل المثال، عمدت رئاسة المملكة المتحدة إلى تحديد مواعيد في جدول أعمالها، في تموز/يوليه من هذه السنة، بعقد ٢٩ جلسة علنية، وهذا يعتبر رقماً قياسياً حتى تاريخ اليوم. وأتساءل عما إذا كان ذلك السجل سيدوم إلى أجل طويل.

إن عقد عدد كبير من الجلسات العلنية وكذلك جلسات على صيغة آريا، يدل على رغبة مجلس الأمن الواضحة في جعل أداء عمله أكثر شفافية وفعالية، بهدف تعزيز صون السلام والأمن الدوليين.

وثمة تحسين مهم آخر يتمثل بتضمين مقدمة التقرير نظرة تحليلية عامة عن أنشطة المجلس.

وأود أن أدعو أعضاء الجمعية العامة الذين يطالبون بالمزيد من المعلومات إلى العودة إلى الوثيقة S/2002/603 المؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ والتي وضعها الأمانة العامة وجرى تعميمها بوصفها وثيقة صادرة عن المجلس؛ والمذكورة الصادرة عن رئيس مجلس الأمن والواردة في الوثيقة S/2002/199 المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٢؛ ومحضر الجلسة ٤٦١٦ والتي عقدها المجلس في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (S/PV.4616). وسيجد أعضاء الجمعية في تلك الوثائق سجلاً وافياً عن كل الابتكارات التي لخصتها من فوري.

ويزمّع المجلس أن يعقد في الأسبوع المقبل، مناقشة تفاعلية عن نتيجة العمل الذي تقوم به الجمعية اليوم وفي المستقبل. وهذا يدل على اهتمام مجلس الأمن وتوقعاته بشأن الأحكام والاقتراحات المفيدة التي قدمتها إليه الجمعية العامة. وإننا مهتمون، على نحو خاص، بتلقي رد الأعضاء عن وسائل عملنا وعملنا الذي يتصف دائماً بالدقة في طبيعته وبالتعقيد في غالب الأحيان.

وختاماً، أود أن أعرب بإجلال عن تقديري لكل أعضاء المجلس من دون استثناء، على التزامهم وتفانيهم في سبيل قضية السلام والأمن. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على رؤيته النيرة، وأن أشكر أمانة مجلس الأمن على أدائها المحترف وعلى دعمها اليومي الذي لا يقدر بثمن.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): إنني ممتن للممثل الدائم للكاميرون على عرضه

في نطاق الإسهام بقوات أو عن طريق التقدم بأفكار عامة، وسنواصل الانفتاح بأكبر قدر ممكن، بمعزل عن الجلسات الرسمية، من خلال تبادل الآراء مع الدول الأعضاء، بشكل فردي وجماعي.

ولقد أصبح مجلس الأمن أيضا أكثر عمليا وأكثر تحديدا لأهدافه في معالجة مسألة السلام والأمن. ومنذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، أرسينا - بصورة رائعة، على ما أظن - ممارسة إرسال البعثات إلى المناطق التي يسودها الاضطراب في العالم والمدرجة في جدول أعمالنا. وإن معالم التحسن - وإن كانت ربما نسبية، ولكنها تبقى معالم تحسن - التي تشهدها الأوضاع في تيمور - الشرقية، وهي اليوم العضو الجديد المبجل بيننا، تيمور - ليشتي؛ وفي البلقان؛ وفي سيراليون، واضحة جلية. فبعثاتنا الأربع التي تم إرسالها في سنوات متتالية إلى منطقة البحيرات الكبرى، تحت القيادة القديرة للولايات المتحدة وفرنسا، أخذت تؤتي ثمارها أخيرا. وقد بدأنا في نيويورك بوضع القرارات والولايات التي تتناسب أكثر وتتماشى بعناية أكبر مع الحقائق. وبينما لا يزال هناك مجال للتحسين ولمزيد من تبادل الأفكار الأكثر إنتاجية مع المساهمين بقوات، على وجه التحديد، أعتقد أننا نسير في الاتجاه الصحيح. ويتعين أن نتذكر أن أعضاء مجلس الأمن، وهم مثلنا مسؤولون أولا، عن صون السلام والأمن الدوليين، ليسوا وحدهم المعنيين بأي وضع خاص. فإن الأطراف الميدانية المعنية بالصراع وبالحالة في فترة ما بعد الصراع تضطلع بمزيد من المسؤولية، وتتمتع عادة بفرصة أكبر منا في نيويورك، لإحراز التقدم البناء. ولكن يتعين على مجلس الأمن أن يظهر مسؤولية الأمم المتحدة وقدرتها وسلطتها؛ ويتعين علينا أن نظهر قيادة لدى الافتقار إليها على الأرض. وأعتقد أن هناك أمثلة كثيرة قام خلالها المجلس بهذه الأمور إبان السنة الماضية.

وإن عدد القرارات، والبيانات الرئاسية، والبيانات الموجهة إلى الصحف، ما برح يتزايد. مععدل يشكل تحديا لقدرتنا على الوفاء بكل المتطلبات الملقاة على عاتقنا. ويجب أن نواصل التغيير في سبيل البقاء.

وآمل أن يدرك أعضاء الجمعية العامة بأننا حاولنا أن نكون أكثر شفافية في النوعية كما في الكمية. وفي ذلك الإطار، أود أن أسجل شكري لأعضاء الجمعية العامة على استجابتهم المتميزة للاقتراحات التي تقدمت بها لجنة مكافحة الإرهاب التي أنشئت وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). فتعاونهم في ذلك المجال كان حيويا، وآمل أن يكون استعداد اللجنة لشرح برنامج عملها، ووسائل عملها، ونهجها العام لتنفيذ ذلك القرار، سمة من السمات الكامنة وراء العمل الممتاز الذي ما برحنا ننجزه وأعضاء الجمعية معا، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

وفيما يتعلق بموضوع مكافحة الإرهاب، فإننا بالطبع باشرنا مجرد العمل من فورنا، كما دل الاعتداء المروع الذي حصل في نهاية هذا الأسبوع في بالي. وإنني أعرب عن تعازي الصادقة للسلطات الإندونيسية ولعائلات الضحايا الذين سقطوا في ذلك الاعتداء الرهيب.

وإن انفتاح المجلس يتخطى عمل لجنة مكافحة الإرهاب. وقد كان بعض أعضاء المجلس المنتخبين مثالا في الوفاء بالوعود التي قطعوها في حملاتهم بشأن إبقاء العضوية بنطاقها الأوسع على اطلاع. بمجريات الأمور. وإنني أرحب بذلك، شرط المحافظة على مظاهر الثقة الضرورية. وآمل أن يكون الأعضاء الدائمون قد تميزوا هم أيضا، بإحراز التقدم في ذلك المجال. والمملكة المتحدة لا تستند إلى أوهايم: إنها بحاجة إلى مناصرين من بين مجمل الأعضاء على نطاق أوسع وهي تحظى بذلك. وإننا نتطلع إلى دعم الجمعية ومساهماتها البناءة في عمل المجلس، ويجب أن نكسب هذا الدعم، سواء

الموضوع المسيطر الذي يقوم عليه عمل الأمم المتحدة هو التنمية، مما يعني توزيع الفرص في العالم بين شعوب العالم على نحو أكثر إنصافاً. وبالتالي، فإن منع نشوب الصراعات وحلّها، بهذا المفهوم، يمثلان فئة فرعية من أعمالنا لتعزيز التنمية المستدامة. ويتعين على أعضاء مجلس الأمن أن يظهروا ذلك من وقت إلى آخر، وبغض النظر عن تقديرهم لمدى أهمية الجهود التي يبذلونها في هذه القاعة، فإن النتائج يجب أن تسهم في نجاح أعمال الأمم المتحدة على نطاق أوسع. فالتعاون والاحترام المتبادلان بين أجهزة ومؤسسات الأمم المتحدة ضروريان ليتسنى تقييمنا بصورة جماعية على أننا نعمل بنجاح.

وإزاء تلك الخلفية، يبقى من المهم أن نصيب الأسد من أعمال المجلس - في الحقيقة، حوالي ثلثي هذه الأعمال - لا يزال يتعلق بصراعات في أفريقيا. ونتائج التقييم مختلطة. فقد تحسنت الحالة كثيراً في سيراليون عما كانت عليه قبل عامين تقريباً، ويعزى ذلك جزئياً إلى الإجراءات السريعة والشجاعة التي اتخذها المجلس وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، مدعومة بمدخلات كبيرة أخرى، أثناء فترة العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. ولا تزال جهود حفظ السلام وصنع السلام المتعلقة بآثيوبيا وإريتريا مشجعة بصورة متواضعة، وأعتقد أن التقدم الآخذ في التبلور الآن في جمهورية الكونغو الديمقراطية يبدو لأول مرة أنه قد يوفر آفاقاً لإحلال السلام في ذلك البلد المضطرب.

ولكن هناك الكثير مما لا يزال ينبغي عمله بالنسبة لهذه القضايا الثلاث. وقد اتخذت الحالة في أنغولا اتجاهها نحو الأفضل هذا العام، وآمل أن تستفيد أنغولا من وجود الأمم المتحدة الذي ارتفع مستواه، ومن مشاركة ممثل خاص جديد للأمين العام. ولكن الأنباء ليست جيدة بالنسبة لبوروندي، حيث لم يجد المجلس بعد أنه يمكن أن يشارك مشاركة تامة. ولا تزال الصومال والسودان تواجهان المجتمع الدولي بمشاكل

وقبل أن أتناول قضية أو قضيتين محددتين، اسمحوا لي أيضاً أن أعلق على ممارسات المجلس المتعلقة بتناول مواضيع عامة في مناقشاتنا. نحن نعتقد أنه جرى إحراز تقدم، ولننا تشجيعاً كبيراً في المجالات الصحيحة، في مناقشات حول قضايا الجنسين، وحماية المدنيين في الصراعات المسلحة وحول الطفل والصراعات المسلحة، وحقوق الإنسان في إطار السلم والأمن.

مرة أخرى، شأننا شأن جهات عديدة في الأمم المتحدة، نحن نكافح للتحرّك من العام إلى الخاص بغية الخروج بنتائج لها تأثير حقيقي على الأرض. ولكن من دواعي سروري أننا تمكنا، أثناء رئاسة المملكة المتحدة للمجلس في تموز/يوليه، من إجراء حوار تطلعي حول قضايا الجنسين، التي يتعين الآن إدماجها في المجرى الرئيسي لعمل المجلس، وتمكنا إضافة إلى ذلك، من عقد حلقة عمل مثيرة للاهتمام عن الدروس المستفادة في سيراليون وعن كيفية تطبيقها لتسريع عملية إحلال السلام وبدء الازدهار في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية ككل. وينبغي أن يقوم كل جهاز تنفيذي أو أن تقوم الأمم المتحدة، بدون استثناء الجمعية العامة، بإجراء تقييم ذاتي للأداء الآن ومرات أخرى.

وأود أن أبدي ملاحظة شخصية حول طبيعة عملنا السياسي في الأمم المتحدة. لمجلس الأمن حضور كبير في وسائط الإعلام ويلقى اهتماماً واسع النطاق منها، لأنه يعالج حالات سياسية وأمنية شديدة التوتر، في الأجل القصير على الأقل. ولكن الأمم المتحدة لم تبين في الحقيقة أبداً لحل القضايا السياسية والأمنية في الأجل القصير - ونادراً ما كانت جيدة جداً في ذلك. ولكن قوة الأمم المتحدة والانتفاع الكبير بها يتمثلان في تحديد اتجاهات طويلة الأجل تشمل كامل نطاق القضايا العالمية - الاقتصادية والسياسية والبيئية والثقافية، وبديهي السياسية، لأن جميع هذه العناصر يتعين أن تندرج في سياق سياسي.

آخر التطورات بالنسبة للعراق. وستعرض القضية قريباً على مجلس الأمن ككل، ولكن حتى الأعضاء الدائمون لم يكن بوسعهم في الأيام الأخيرة إجراء أية مفاوضات في نيويورك. وتعتقد المملكة المتحدة أن الأمم المتحدة يجب أن ترقى إلى مستوى التحدي بالنسبة لانتهاكات العراق المتكررة للقانون الدولي. ونزع السلاح بموجب ترتيبات الأمم المتحدة هو الهدف. ولتحقيق هذا الهدف، يجب أن نعطي مفتشي الأمم المتحدة أقوى صلاحيات ممكنة لضمان نزع السلاح بنجاح وإفهام العراق بوضوح أنه نزع سلاح كامل هذه المرة أو مواجهة عواقب وخيمة. ومن المهم أن يتشاور المجلس مع الأعضاء ككل قبل اتخاذ أي إجراء، ويسر المملكة المتحدة أن يتيح النقاش المفتوح الذي سيجري يوم الأربعاء مناقشة القضية بصورة كاملة.

وأود أخيراً أن أعلق على إصلاح مجلس الأمن. لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه. ولا يزال هجنا، كما كان في الدورة السادسة والخمسين، يتمثل بالعمل على تضيق مجالات الخلاف. وتأسف المملكة المتحدة لأن التقدم المحرز هذا العام ضئيل حتى الآن. وعلى الرغم من جميع مشاعر الإحباط المفهومة، فإن المملكة المتحدة لا تزال ملتزمة بإحراز تقدم حقيقي في إصلاح مجلس الأمن أثناء هذه الدورة الجديدة للجمعية العامة، وسنساند رئيس الجمعية العامة في أية مبادرة بناءة قد يتخذها لتحقيق هذا الهدف.

ولكن الإصلاح لا يعني مجرد تغيير العضوية. فاستمرار التحسينات في أساليب عملنا مهم أيضاً. وكما قلت بوضوح، تساند المملكة المتحدة مجلس أمن يعمل بشفافية ويرتبط بالأعضاء على نطاق أوسع. ولا أود أن أضيف سوى أن على أعضاء الجمعية العامة أن يقوموا بدورهم أيضاً. فإصلاح الجمعية العامة نفسها ضروري، ويجب أن نحاول الابتعاد في مناقشاتنا عن الخطابات المعدة

يبدو أنه لا يمكن تطويقها. ولا تزال أفريقيا تمثل أكبر تحدٍ لجدول أعمال المجلس. وستعمل بريطانيا وفرنسا بشراكة وثيقة على نحو متزايد لتحقيق هذا الهدف.

وقد قام المجلس بأعمال ممتازة بالنسبة لأفغانستان أثناء الفترة قيد الاستعراض. ويعزى جزء كبير من تغيير الحالة هناك إلى الأمين العام وممثله الخاص، السيد الأخضر الإبراهيمي. ولكن المجلس تحرك بسرعة لإقامة إطار للقوة الدولية للمساعدة الأمنية وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان. وتوفر أفغانستان مثالا ممتازا على الأماكن التي يمكن أن تضيف فيها الأمم المتحدة قيمة بلمسات خفيفة. ولكن من المؤكد أن القصة هناك لم تنته بعد.

وعملية السلام في الشرق الأوسط قضية لا يزال المجلس يواجه صعوبات فيها. وقد تكون أكثر إزعاجاً للمجلس من جميع القضايا المعروضة عليه. ولكننا أحرزنا تقدماً في بعض الجوانب: الإحاطات الإعلامية الشهرية من الأمين العام أو من الأمانة العامة؛ ودرجة توافق الآراء، أو الاقتراب من توافق الآراء، حول قرارات المجلس في الفترة قيد الاستعراض أكبر مما كانت عليه في الفترة السابقة. وربما كان ينبغي أن نكون مستعدين لقبول أن بياناً صحافياً سريعاً قد يكون في بعض الأحيان أكثر فعالية من نقاش طويل حول اقتراحات طموحة ينتهي بالفشل. ويتعين أن يركز المجلس، في إطار الحقائق السياسية، على المجالات التي يمكن أن يؤثر ويضيف قيمة فيها. وأنا سعيد بشكل خاص لأن أعضاء الاتحاد الأوروبي في المجلس عملوا معاً على نحو جيد بالنسبة لهذه القضية الحيوية. وسنشهد مزيداً من ذلك في المستقبل.

وقد برز بسرعة مؤخراً موضوع آخر في تلك المنطقة على جدول أعمالنا. وتعرف الدول الأعضاء بصورة عامة

إلى ذلك المادة الرابعة والعشرين من الميثاق، والتي منحت مجلس الأمن المسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين بالإجابة عن كامل عضوية الأمم المتحدة.

إن موضوع إصلاح مجلس الأمن يظل من التحديات الأساسية التي تواجهها الأمم المتحدة في مستقبل الألفية. وبالرغم من الاتفاق الذي أبدته الدول على الحاجة إلى إحداث تغيير في تكوين مجلس الأمن، إلا أنه، وللأسف، لا يوجد اتفاق محدد على شكل هذه التغييرات. والتحدي يبرز أمام هذه الجمعية، أعلى أجهزة الأمم المتحدة، لتقديم مقترحات عملية وتحليل عميق ومن ثم تقديم توصيات حول المسائل المتصلة بالسلم والأمن الدوليين.

وبالرغم من التحسن الذي طرأ على أعمال المجلس بزيادة عدد الجلسات المفتوحة لإضفاء مفهوم الانفتاح والفعالية والشفافية على أعماله، إلا أن ذلك ليس بكاف وحده. ندعو في هذا الصدد إلى جعل كافة جلسات المجلس علنية حتى لا يكون مجلساً سرى، وبما يحقق النزاهة والشفافية في أعماله. كما ولا بد للمجلس أن يستجيب للاقتراحات التي سبق أن تم التعبير عنها والمتمثلة في تنشيط المشاورات بين المجلس والجمعية العامة وغيرهما من أجهزة الأمم المتحدة، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك تقديم تقارير دورية للجمعية العامة كلما اقتضت الحاجة ذلك. وتصبح الحاجة ماسة إلى تحسين أساليب عمل المجلس وعملية اتخاذ القرار في مجلس الأمن من أجل تحقيق مزيد من الانفتاح والشفافية.

إن مبدأ التمثيل العادل هو إحدى المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ويصبح من الضرورة مراعاة هذا المبدأ في كافة المسائل المتعلقة بالتوظيف أو التعيين أو الانتخاب للمقاعد والأجهزة المختلفة. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على ما سبق أن عبر عنه الموقف الأفريقي في

والبيانات بالمواقف الوطنية، التي يمكن التكهن بها. إن للأمم المتحدة عملاً يجب أن تقوم به ونتائج يجب أن تحققها من شأنها أن تفيد شعباً مزقه الصراع والفقر. والطريقة التي نتناقش ونتفاعل بها يمكن أن تحدث تأثيراً كبيراً.

إن تركيز البريطانيين المطرد على البراغمية والنتائج والتعاون قد يجعل زملاءنا يتسمون. ولكن ألا تحتاج الأمم المتحدة وبلايين الناس الذين يعتمدون على فعاليتنا إلى هذه الأشياء الآن أكثر من أي وقت مضى؟

السيدة إلهام أحمد (السودان): سيدي الرئيسة، اسمحوا لي في مفتتح بياني أن أشكر الفريق العامل ورئاسة الفريق بقيادة سعادة السفير محبوبي على الجهد المبذول والعمل المستمر في إطار إصلاح مجلس الأمن بغية زيادة عضويته وإحقيق التمثيل العادل فيه وما يتصل من مسائل أخرى بمجلس الأمن. كما نتوجه إلى سعادة سفير الكاميرون بالشكر والتقدير على تقديمه للتقرير قيد النظر.

يؤكد وفدي على ما جاء في الفقرة العشرين من تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تعزيز الأمم المتحدة: "برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"، والذي أشار فيه إلى عدم التقدم المحرز في أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن. وبالرغم من أن هذه الجمعية الموقرة قد أنشأت هذا الفريق لقراءة العقد من الزمان إلا أن الصورة ما زالت مهزوزة بشأن تحسين أساليب عمل المجلس وزيادة عدد أعضائه، الأمر الذي سيترك آثاراً سلبية على مفهوم السلم والأمن الدوليين.

إن عملية إصلاح وتعزيز المنظومة لا يمكن لها أن تستكمل إذا لم يشمل ذلك الإصلاح أهم أجهزتها المعنية بإيجاد حلول لمهددات السلم والأمن الدوليين، كما أشارت

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية):
بعدها ألقى نظرة على هذه القاعة، لا بد وأن أعترف بأنني آسف لقلّة الحضور الذي نشاهد هذا الصباح. عندما نتجول في الأروقة، فإن أكثر الشكاوى التي يتكرر سماعنا لها هي أن مجلس الأمن ليس منفتحاً وليس شفافاً. وفي الوقت الذي قد أتيت لينا الفرصة لمناقشة مجلس الأمن، نرى هنا حضوراً قليلاً. أرجو أن يتحسن الحضور، خلال اليوم.

بعد شهرين ونصف من الآن، ستكون سنغافورة قد أكملت مدة عضويتها في مجلس الأمن. والسؤال الذي كثيراً ما يطرح علينا هو ما يلي: "حسنًا، كيف كانت تجربتكم؟" الواضح أنه ليس من السهل تلخيص تجربة كانت غنية ومعقدة، ولكننا وجدنا تشبيهاً مفيداً، وهو بالضرورة تشبيه ناقص كشأن سائر التشابيه.

إن الانضمام إلى مجلس الأمن، لا سيما للمرة الأولى، كما كان شأن سنغافورة، هو بمثابة القفز فجأة إلى قطار متحرك. لقد دخلنا المقصورة الأخيرة، والقطار ما زال يتحرك بسرعة وغالباً بسرعة متزايدة. ونحن نتنقل من مقصورة إلى أخرى محاولين فهم عمل إحدى أكثر عربات الأمن والسلام الدوليين أهمية من الداخل، ولكن بعد مضي سنتين، فإننا لا نكاد نصل إلى قمرة القيادة. وبالتأكيد، ليس من الممكن الجلوس في مقعد السائق.

وعندما تنتهي السنتان، سيلقى بنا خارج هذا القطار المتحرك. وسيبقى متحركاً بخمسة ركاب جدد. ونحن لا نشي سراً إذا كشفنا عن أن الوجهات الأساسية لهذا القطار يحددها شاغلوه الخمسة الدائمون. وكيف يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك؟ لكن اسمحو لي أن أضيف، أنه ومع ذلك، فإن هؤلاء الخمسة الدائمين المقيمين في القطار وجدوا ضرورة التأقلم مع وضع دولي يتغير بسرعة.

اجتماع القادة الأفارقة أثناء القمة الأفريقية بشأن إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وتوسيعه، وغيرها من القمم الأفريقية. ونطالب بمنح القارة مقعدين في فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس. ولا بد هنا من الإشارة إلى الزيادة الكبيرة التي طرأت في عضوية الأمم المتحدة والتي بلغت حتى الآن مائة وإحدى وتسعين دولة معظمها من الدول النامية.

إن استخدام حق النقض "الفيتو" لا يعبر عن مفهوم العدالة والمساواة التي ننشدها بين الدول والتي أكد عليها ميثاق الأمم المتحدة. ويظل التوصل إلى قرارات المجلس عبر الحوار وتوافق الآراء هو أفضل الطرق التي تحقق الشفافية والنزاهة والعدالة. وعليه نضم صوتنا في هذا الخصوص إلى الرأي المناادي بإلغاء حق النقض باعتباره حقاً مجافياً للمبادئ الراسخة، كما ندعو إلى الحد من الاستخدام التعسفي لهذا الحق حين إلغائه تماماً بغية ضمان تمثيل أكثر إنصافاً لعضوية الأمم المتحدة وفقاً لمبدأ تساوي الدول في السيادة وغيرها من الأحكام ذات الصلة في ميثاق الأمم المتحدة. إن عملية الإصلاح المنشودة للمجلس في كافة جوانبه لا يمكنها أن تتحقق إذا ما استمرت بعض الدول في التمسك بمصالحها الضيقة على حساب عملية الإصلاح.

في ختام حديثي أود أنؤكد على أهمية السعي نحو إقامة توازن بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. وتفعيل التعاون بينهما بما يكفل الترجمة الفعلية لإرادة المجتمع الدولي الذي تمثله الجمعية العامة أفضل من أي جهاز آخر من أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك السعي لإيجاد حلول للمسائل التي فشل المجلس حتى الآن في وضع حل لها وعلى رأسها الوضع في الشرق الأوسط، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة.

ذلك المحضر الحرفي المؤقت. في السنة الماضية عندما اجتمع المجلس في ١٨ أيلول/سبتمبر لاعتماد تقريره السنوي (S/56/2)، دهشنا أنا والسفير بالدييسو، ممثل كولومبيا، من أن التقرير كان يعتمد بلا أي مناقشة. وكما قال السفير بالدييسو السنة الماضية،

”ينبغي لنا ألا نقتصر على سماع توضيح من الأمانة العامة - من السيد فال - ولكن ينبغي لأعضاء المجلس أيضا أن يعلقوا على الموضوع.“
(S/PV.4375، ص ٣)

ومن حسن الطالع، أن أمنية السفير بالدييسو تحققت هذه السنة. ففي هذه السنة، لأول مرة على الإطلاق، أدلى كل أعضاء المجلس الخمسة عشر بتعليقات، على التقرير وعلى أعمال المجلس على السواء. وقد أدلى بالعديد من التعليقات الثاقبة وذات البصيرة النافذة. وفي النص الكامل لبياني استشهد بالتعليق الذي أدلى به السفير جيرارد كور ممثل أيرلندا. ولن أتلوّه، ولكن لعل الأعضاء يلاحظون أنه أثار نقطة هامة، وأعني، أن العالم الذي يتعامل معه المجلس في المسائل المدرجة في جدول أعماله عالم غير مرتب بطبيعته الأساسية في العديد من الجوانب. وأود أن أضيف أن نفس عدم الترتيب والتعقيد اللذين تكلم عنهما السفير كور قد أفسدا جهودنا الرامية لتحسين التقرير السنوي. لقد اعتقدنا السنة الماضية أن تخفيض حجم التقرير كان ينبغي أن يكون مسألة تفتح وتقفّل في الحال بالاتفاق عليها. ومن سوء الطالع، واجهتنا مقاومة شديدة، لأسباب لا نفهمها تماما حتى الآن. وبالطبع اكتشفنا أن المجلس مؤسسة محافظة. ولكني أود أيضا أن أضيف هنا التعليق الذي أدلى به السفير لفيت في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢:

”فلو استعرضنا أساليب عمل مجلس الأمن منذ إنشائه قبل أكثر من خمسين عاما، يمكننا أن

لقد اتضح لنا، بمرور الوقت، أنه أصبح أسير علينا النظر في مقصورات القطار، بغض النظر إن كنت في الداخل أو في الخارج. فتم عقد المزيد من الجلسات المفتوحة؛ وعقد المزيد من جلسات المناقشات الختامية وتوفر المزيد من الإحاطات الإعلامية؛ وبالتأكيد لجنة مكافحة الإرهاب، بقيادة السير جيرمي غرينستوك، كانت مثالا في الانفتاح، ووضعت معايير جديدة لشفافية مجلس الأمن.

وفي ذلك الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى أن الهجوم الإرهابي الأخير، الذي وقع في بالي، إنما يعزز أهمية المعركة التي نخوضها ضد الإرهاب. إننا ندين ذلك الهجوم. ونقدم أيضا بتعازينا إلى الأسر التي فقدت أحبائها.

ومن الواضح أن التقرير السنوي في هذا العام يدل على ما بذله الأمين العام من جهد كبير للاستجابة للشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء في مناقشة الجمعية السنوية بشأن هذا البند. ولن أمضي في تفاصيل التغييرات، لأن رئيس مجلس الأمن، السفير، مارتان بيلينغا - إيبوتو، قد أوضح بتعابير لا لبس فيها تلك التغييرات في البيان الذي أدلى به في وقت سابق من هذا اليوم. ولكني أود أن أشير إلى أن من الطيب أن نرى التقرير ينقص من الحجم الذي كان عليه في السنة الماضية إلى حجمه الحالي - أعتقد أنه حوالي نصف ما كان عليه السنة الماضية - وأود أيضا أن أشكر الذين أشادوا بسنغافورة لإسهاماتها في ذلك الصدد.

ولكن التجديد الأهم لا يوجد في التقرير. بل يمكن أن يوجد في المحضر الحرفي المؤقت لجلسة مجلس الأمن التي عقدت لدى اعتماد التقرير، في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ويرد ذلك المحضر في الوثيقة S/PV.4616. وكما قال رئيس مجلس الأمن آنفا، ينبغي لنا أيضا أن نرجع إلى هذه الوثيقة عندما نشارك في مناقشة اليوم. ونأمل من جميع المشاركين أن يقرؤوا هذه الوثيقة بعناية. واسمحوا لي أن أشرح أهمية

الأعضاء على النظر في الوثيقة S/PV.4445، المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

وأوضحنا أيضا وجهات نظرنا فيما يتعلق بنجاحات وإخفاقات المجلس خلال السنة الماضية في بياننا الذي أدلينا به في المجلس في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (انظر الوثيقة S/PV.4616)، ولذا فإننا لن نكرر ما قلناه حينئذ. ولكننا نريد أن نقترح أنه قد يكون من المفيد، أثناء تقييمنا لأداء المجلس، إذا تمكنا جميعا من محاولة التوصل إلى بعض المعايير المتفق عليها لكيفية تقييمنا لأداء المجلس. وفي هذا الصدد، عندما تكلمنا في المجلس في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، اقترحنا أربع مسائل. وهي مسجلة في المحضر، ولكن اسمحو لي أن أذكرها فقط بسرعة.

المسألة الأولى مسألة بديهية: هل نجح المجلس في التدبير للمسائل الواقعة في إطار ولايته؟ هل أنقذت أرواح أناس أو تحسنت حالة حياتهم نتيجة لأعمال المجلس؟ ثانيا، هل أدخل المجلس تحسينات على إجراءاته وأساليب عمله لإحداث المزيد من الكفاية والفعالية في أعماله؟ ثالثا، هل أصبح المجلس أكثر شفافية وانفتاحا في أعماله وفي علاقته مع العضوية الأوسع للأمم المتحدة؟ رابعا، هل عزز المجلس مصداقيته ومكانته في المجتمع الدولي أم قللها؟ لقد اقترح السفير غرينستوك، في مناقشة المجلس المعقودة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، مسألة إضافية. إذ سأل "عما إذا كان المجلس قد استجاب استجابة مناسبة للمطالب الكبرى التي فرضتها عليه عملية العولمة". (S/PV.4616، ص ١٤). وأضاف أنه علينا أن نعترف بأن العالم يتقدم بسرعة أكبر من تقدم المجلس.

وذلك هو في الواقع التحدي الأساسي لعصرنا. إن العالم قطعاً ينطلق إلى الأمام بسرعة. والمؤسسات المتعددة الأطراف إما أنها واقفة في مكانها أو أنها تتحرك ببطء.

نرى أننا قد انتقلنا من فترة السبات إلى فترة التطور المتزايد السرعة". (S/PV.4616، ص ٩)

ولاحظت أنه كان أمينا تماما في حديثه عن السبات الشتوي. ثم أضاف قائلا "إذا ما عقدنا مقارنة بين المجلس والجمعية العامة، يمكننا أن نقول إنه في هذه المنافسة الودية، يتفوق المجلس". (المصدر نفسه)

وثمة سؤال واحد نحتاج إلى طرحه في تقييم التقرير السنوي لهذه السنة، هو: هل مضت التجديدات إلى الحد الكافي؟ والإجابة البسيطة هي بالطبع لا. فلا تزال بعض السخافات الظاهرة موجودة في التقرير. انظروا، مثلا، في صفحة ١٩١ من التقرير، حيث قال السفير بالدييسو، هناك وصف مضحك لاعتبار المجلس لجائزة نوبل للسلام. ومن الواضح أن صفحات مثل تلك يمكن أن تزال بسهولة من التقرير. ونأمل أن يكون سُمك تقرير السنة المقبلة نصف سُمك تقرير هذه السنة. ونعتقد أنه يمكن تحقيق ذلك. ومن دواعي الأسف، أننا لن نكون هناك لنقوم به.

وعلى الرغم من الوقت والجهد الهائلين اللذين بذلناهما لتغيير التقرير، نود أن نشير نقطة أساسية هي أن الجمعية العامة لا تحتاج إلى الاعتماد على هذا التقرير وحده لتقييم أداء مجلس الأمن. إنه قطعاً يساعد على إعطاء وجهة نظر راكبي القطار. ولكن كثيرا ما يمكن للمراقبين من الخارج أن يروا اتجاه القطار على نحو أكثر وضوحا من الركاب في داخل القطار. وفي حالة المجلس، نجد أن نتائج أعمال المجلس - نجاحاته وإخفاقاته على السواء - مرئية وملموسة على نحو واضح. ونحن في بياننا اليوم لن نفعل ما ستفعله وفود عديدة أخرى؛ أي النظر إلى بنود معينة فيما يتعلق بأداء المجلس، ونجاحاته وإخفاقاته. وفي بيان أدلينا به في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ قدمنا تقييما للنجاحات والإخفاقات في تلك السنة. وفي ذلك الصدد، أحث

والنقطة هنا بسيطة وواضحة: الغرض من حق النقض النهوض بالمصالح الجماعية، وليست الوطنية. وأعتقد أنه كان هناك، منذ البداية، وحتى الآن، عقد اجتماعي ضمني. إن حق النقض قد منحه الأعضاء الذين صدقوا على ميثاق الأمم المتحدة. وهم كانوا يتوقعون مقابل ذلك أن يُستخدم حق النقض لتعزيز الأمن الجماعي.

وهنا يكمن موطن الداء في المشكلة التي نواجهها. إذ أن جميع الأعضاء في الأمم المتحدة، من يتمتعون بحق النقض ومن لا يتمتعون به، قد التزموا بتعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، وفي كل مرة نقوم فيها بالتصويت، سواء كان ذلك في الجمعية العامة أو في مجلس الأمن، كثيرا ما نقدم مصالحنا الوطنية القصيرة الأجل على مصالحنا الجماعية الطويلة الأجل. وهذه مشكلة هيكلية عميقة تقوض أداء كل من مجلس الأمن والجمعية العامة.

وأود أن أختتم بسرد مثال بسيط واحد يبين كيف تعرقل هذه المشكلة الهيكلية العميقة بشكل خطير الجهود الرامية إلى تحسين أداء مجلس الأمن، ذلك الهدف الذي تتشاطره جميعا في الظاهر. والطريقة الناجعة الوحيدة لتحسين أداء أي منظمة، سواء في مجال الأعمال - وقد رأينا بالتأكيد في الأشهر القليلة الماضية كيف يمكن أن تتبدد الثقة في هذا المجال على نحو خطير - أو في المنظمات الحكومية وغير الحكومية، هي جعل المنظمة خاضعة للمساءلة. لذلك، يتعين على مجلس الأمن أيضا أن يكون خاضعا للمساءلة. ولكن السؤال الوحيد هو من عساه يسائل مجلس الأمن؟

والطريقة الناجعة الوحيدة لمساءلة المجلس هي تخصيص مقدار كبير من الموارد لرصد عمل المجلس. ومن الأهمية بمكان أن نعترف بأن نمو أعمال المجلس كان أقرب إلى الانفجار خلال السنوات الأخيرة، من حيث الكمية أو التعقيد على حد سواء، ولذلك، سيكون ثمة حاجة إلى

وينبغي لكل مؤسسة أن تقدر ما يتعين عليها عمله للحاق بالركب. ومن ثم، فإننا قلنا، كواحد من الاقتراحين اللذين قدمناهما في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لتحسين أداء المجلس، يتعين على المجلس أن يجري مزيدا من عمليات الاستعراض الاستراتيجي لأعماله، على نحو أكثر تواترا من الاستعراض الذي نجريه مرة واحدة عندما نجتمع في الاعتكاف السنوي مع الأمين العام. والواقع أن من المدهش بالنسبة لهيئة في مثل أهمية مجلس الأمن ألا تجتمع بصورة أكثر تواترا لتعكف على إجراء استعراض استراتيجي شامل لأعمالها.

وهذا هو السبب مرة أخرى في أننا سعداء بأن رئيس الجمعية قرر أن يجمع البندين معا اليوم. فالبندان ١١ و ٤٠ يمضيان يدا في يد. وزيادة عضوية المجلس - التي لم تعد هناك أي مناقشة بشأنها؛ وتتفق جميعا على أنه ينبغي زيادة عضويته - تمضي يدا في يد مع أدائه. والغرض من زيادة العضوية تعزيز الأداء، وليس إضعافه.

ورسميا، ينبغي أن أقول إننا أعربنا عن آرائنا المعروفة تماما بشأن زيادة عضوية مجلس الأمن. ولن نكررها اليوم، حيث أنها مضمنة في بياناتنا الماضية. ولكننا نريد التشديد على بعد واحد، وأعني أننا لكي نحقق تعزيز الأداء علينا أن نعالج تماما مسألة حق النقض. ومرة أخرى، أقول إن النص الكامل لهذا البيان يشمل اقتباسا مطولا من كتاب إينيس كلود الكلاسيكي المعنون "تحويل السيوف إلى محاريث". ففي ذلك الكتاب يتكلم المؤلف عن الفهم الذي تم التوصل إليه عندما استحدث حق النقض. وربما تكون إحدى النقاط الرئيسية التي يوردها هي أن الهدف الثالث كان "لكسب ضمان أن يأخذ أقوى الأعضاء زمام المبادرة وأن يدعموا العمل الجماعي الإيجابي في إطار المنظمة والنيابة عنها في أوقات الأزمة".

وفي العام المنصرم، قدم وفد سنغافورة خدمة متواضعة للمجلس إذ قام بجمع موجزات لكل البيانات التي أدلي بها خلال هذه المناقشة وتوزيعها على أعضاء مجلس الأمن. وسنكون سعداء بتقديم نفس هذه الخدمة هذا العام.

وسنبذل قصارى جهدنا للإسهام في مناقشات مجلس الأمن بغية الحفاظ على علاقة الثقة والاطمئنان بين الجمعية العامة ومجلس الأمن وتحسين هذه العلاقة. وكما قلت آنفاً، فقد أسهم الرئيس إسهاماً رئيسياً بجمع هذين البندين من بنود جدول الأعمال معاً. ولا اعتبارات رمزية وموضوعية على حد سواء، وجه المجلس رسالة واضحة مفادها أن على مجلس الأمن والفريق العامل المفتوح باب العضوية أن يتعاونوا بشكل وثيق. ونأمل أن يحدث ذلك في الأعوام المقبلة.

السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أعرب عن تعازينا لوفدي إندونيسيا وأستراليا، ولكثيرين آخرين لسقوط مئات من الأبرياء ضحايا الهجوم الوحشي الذي وقع في بالي خلال عطلة نهاية الأسبوع. ونعرب عن عميق الحزن على الضحايا ونتمنى الشفاء للجرحي من كل الجنسيات. ليس هناك ما يمكن أن يرر هذا العمل الإرهابي. وستقف الولايات المتحدة معكم لضمان تقديم الجناة إلى العدالة.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بتعزيز مجلس الأمن ومساعدته على القيام بالوظائف الهامة المناطة به. بمزيد من الفعالية. وإن توسيع المجلس وسيلة لتحقيق تلك الغاية، وليس هو الغاية في حد ذاته. ومن شأن إصلاح مجلس الأمن، وحصول اليابان وألمانيا على مقعدين دائمين، مع توسيع عدد المقاعد التي يتم التناوب عليها، أن يُمكّن المجلس من تحسين ممارسته لمسؤولياته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. بموجب أحكام الميثاق.

تخصيص جانب كبير من الموارد، المادية والذهنية، بغية رصد أداء المجلس وتقييمه بشكل فعال. ويسعني أن أقول ذلك بعد عملي في المجلس بصفة عضو طوال الأشهر الـ ٢٢ الماضية. وحتى بصفتي عضواً، فإنه يتعذر على المرء متابعة كل ما يجري في المجلس لكثرة أفرقه العاملة المختلفة ولجان الجزاءات والهيئات الفرعية الأخرى للأمم المتحدة. لذلك، نحتاج إلى مقدار هائل من الموارد بغية رصد أعمال المجلس بصورة حقيقية. والسؤال هو: من عساه يقوم بهذه المهمة؟ ثمة اقتراح بديهي بأن يوكل ذلك إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن.

ولئن كنا نؤكد على أهمية المساءلة، أود التأكيد على أن المساءلة ستخدم مصالح مجلس الأمن والجمعية العامة معاً. فبالنسبة للمجلس، من شأن زيادة المساءلة أن تفضي بلا ريب إلى تحسين الأداء وبالتالي إلى تحسين المكانة والمركز على المسرح العالمي.

من جهة أخرى، فإن الجمعية العامة هي التي توفر الشرعية التي تضمن الامتثال الدولي لقرارات مجلس الأمن. وبدون الجمعية العامة، سيكون مجلس الأمن في الأساس هيئة منقوصة. إذاً، هناك علاقة ترابط أساسية بين مجلس الأمن والجمعية العامة. فكل منهما يحتاج إلى الآخر. وكلما زادت الثقة بين هذين الجهازين الحيويين للأمم المتحدة كلما كان النظام الدولي أفضل. وبالتالي، فإن ذلك يخدم مصالحهما للنهوض بالمساءلة بقدر متساو.

وأخيراً، وكما فعلنا في السنة الماضية تحت رئاسة أيرلندا للمجلس، سيقوم المجلس هذا العام تحت رئاسة الكامبيرون بمناقشة الملاحظات والمقترحات التي أثّرت في المناقشة العامة للجمعية العامة هذه، وبيحث النقاط الرئيسية المطروحة والنظر في إدخال مزيد من التحسينات على طرائق عمل المجلس، وأعماله والتقارير التي تصدر عنه مستقبلاً.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد ستاينو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): إن السعي إلى تحقيق الأمن يمثل معضلة. وكما لاحظ الأمين العام وبحكمة، لا يمكن لدولة ما أن تزيد من مستوى أمنها على حساب الغير.

وحتما ستعتبر دول أخرى أي عمل انفرادي يرمي إلى اكتساب ضمانات أكبر للأمن تهديدا مقنعا. فالأمن المطلق لإحدى الدول يعني بالضرورة انعدام الأمن المطلق لدول أخرى.

ولا يمكن حل هذا المأزق إلا عن طريق عمل متعدد الأطراف. فمن الحال أن تضمن سيادة دولة على حساب سيادة دول أخرى. إذ لجميع الأمم حق متساو في السيادة في مناخ من الاحترام المتبادل والتعاون. والعمل المشترك وحده هو الذي يمكننا من أن نحصل معا على مزيد من الأمن والسلام والحرية.

ومجلس الأمن، في هذا السياق، هو الآلية العالمية الوحيدة التي تيسر لنا جميعا أن نتمتع معا بأمن حقيقي. فيجب ألا نسمح بإضعاف مجلس الأمن باتخاذ إجراءات انفرادية. ولا يمكن أن نقبل استبعاد المجلس من أهم قرارات السلم والأمن الدوليين، فنهدم بذلك سلطاته. ولا يمكن أن نوافق على أن يصبح أداة في يد مجموعة صغيرة من الدول فنفقد شرعيته. ولا يمكن أن نقبل منح امتيازات إضافية للأعضاء الدائمين أو استبعاد أعضاء منتخبين من عملية اتخاذ القرارات فيفقدون بذلك تمثيلهم.

إن العالم ينتظر من الأمم المتحدة دورا قياديا أكبر. والناس يطلبون عملا قويا وقاطعا من المجتمع الدولي. ولذا يتعين أن ندعم مجلس الأمن ونعززه. وعلى جميع الدول أن تراعي تماما الحظر المطلق على استعمال القوة. ويجب

وها هي مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن تدخل عامها التاسع. وهذا يدل على تعقد القضايا التي ما زال يتعين تسويتها. ومن بين هذه القضايا تحقيق تمثيل متوازن بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتحقيق التمثيل المناسب والعاقل فيما بين المناطق، وضمان ألا يمس توسيع المجلس بقدرته على العمل على وجه السرعة وبطريقة حاسمة.

وبرغم هذه التحديات، فإننا نريد للفريق العامل أن ينجح في بناء توافق في الآراء واسع النطاق قدر الإمكان. ولكي نمضي قدما، لا بد أن نعكف على إجراء تحليل جاد لمختلف النماذج التي يمكن أن يكون عليها المجلس الموسع، لتحديد السبل الكفيلة بجعله أكثر قوة وأكثر فعالية. وهذا يقتضي دعما فعليا واسع النطاق. ولبلوغ هذا الهدف، لا يمكننا أن نعزل المناقشة عن قضيتي حجم مجلس الأمن الموسع وتشكيله في نهاية المطاف، لأن ذلك لن يفضي إلا إلى مزيد من التأخير.

ولا غرابة في أننا سنواصل معارضة المحاولات الرامية إلى الحد من حق النقض أو القضاء عليه. فهذه المبادرات إنما تعرقل أي تقدم يمكن أن يحرز بشأن المهمة الهامة التي تنتظرنا. إن حق النقض لا يزال عنصرا أساسيا في قدرة مجلس الأمن على صون السلم والأمن الدوليين.

وفي إطار تعزيز فعالية مجلس الأمن، ستعمل الولايات المتحدة من خلال الفريق العامل المفتوح باب العضوية وكذلك في كل المناقشات لضمان أن يظل مجلس الأمن حجر الزاوية للسلم والأمن الدوليين. وسنتعاون مع غيرنا لكي نجعل مجلس الأمن أكثر شفافية وأكثر تمثيلا لسائر الأعضاء. وهذا عمل مهم، ونحن ملتزمون به تماما. ويجدوننا الأمل أنه سيكون بوسعنا إحراز تقدم حقيقي بشأن كل القضايا المعروضة خلال الدورة المقبلة.

القرارات الأخرى التي اعتمدها هذا الجهاز، بما في ذلك القرارات بشأن حالات الحظر المختلفة المفروضة على الأسلحة والماس.

وعلى المدى البعيد فإن ازدياد شرعية مجلس الأمن وقدرته على العمل أمر حيوي. وفي هذا السياق فإن عملية إصلاح وإنعاش المجلس لها دور محوري في تصميم هيكل المجتمع الدولي في المستقبل.

ولا بد أن يتسم عمل مجلس الأمن بشفافية حقيقية. فقد رأينا جهودا تبذل لعقد عدد أكبر من الجلسات العامة. غير أن معظمها يكرس للنظر في مواضيع عامة مكانها بطبيعتها هو الجمعية العامة التي هي الهيئة الأساسية للمناقشات في المنظمة. ولا يمكن أن توجد الشفافية إلا عندما تدور المناقشات بين أعضاء المجلس، وتقدم تقارير الأمين العام أو ممثليه في جلسات عامة.

ويجب أن يؤدي إصلاح مجلس الأمن إلى تحويله إلى جهاز أكثر تمثيلا وديمقراطية. وللأسف، فالذي يحد من كفاءته هو أخطر التفاوتات في تشكيله وطرائق عمله وعملية اتخاذ القرارات به. والهيكل الراهن لمجلس الأمن لا يعكس التكوين الحالي للمجتمع الدولي، ولا التوزيع الحالي للقوة بين الأمم. ومن الضروري بوجه خاص ألا يعكس مجلس الأمن القدرة العسكرية لشتى القوى المؤثرة في المجتمع الدولي فحسب بل وتأثيرها الاقتصادي أيضا وسلطتها الأخلاقية في المقام الأول.

وكوستاريكا تؤيد زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بحيث يمكن زيادة تمثيل البلدان النامية في هذا الجهاز. غير أن أي زيادة في عدد أعضاء المجلس ليست إلا جانبا ثانويا وفرعيا في عملية الإصلاح والإنعاش. ويجب أن يكون الهدف الأساسي من عملية الإصلاح هو تنظيم حق الرفض والحد منه لإزالته في نهاية المطاف. فوجود حق الرفض

ألا يحول مجلس الأمن مسؤوليته عن صون السلم والأمن أو يتركها أو يتخلى عنها. وعلى أعضاء مجلس الأمن أن يعملوا دائما بروح المبادئ المحسدة في ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي ألا يكون الدافع لعملهم هو الاعتبارات السياسية الداخلية.

لقد كان وفدي في السنوات السابقة ناقدا شديدا لعمل مجلس الأمن. واستغربنا بوجه خاص إنشاء عمليات لحفظ السلام دون الموارد البشرية والمالية اللازمة، كما استغربنا فرض نظم الجزاءات التي تضر بالسكان المدنيين الأبرياء. وقد تغير الوضع. فشهدنا مؤخرا اعتماد ولايات أكثر واقعية تتمشى مع الموارد المتاحة. ولا مرء في أن مجلس الأمن قد تعلم من أخطائه.

غير أننا نخشى أن يكون هذا الحذر المكتشف حديثا دفع مجلس الأمن إلى التملص من مسؤوليته الأولى عن المواجهة الحازمة والقاطعة والشجاعة لكل التهديدات للسلم والأمن الدوليين. ونحن نرى أن المجلس لم يبذل كل ما في وسعه لحل أحدث الأزمات في الشرق الأوسط، وفي شبه القارة الهندية وفي أفغانستان.

فمن الضروري أن يضطلع مجلس الأمن اليوم بكل مسؤولياته. فلا يمكن أن يستمر في رد الفعل إزاء الأزمات السياسية والعسكرية بإعلانات هزيلة إلى الصحافة. ولا يمكن أن يستمر في إدانة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بإعلانات فارغة والتزامات سريعة الزوال، يجب أن يضطلع هذا الجهاز مرة أخرى بالدور القيادي في صون السلم والأمن الدوليين.

إن اعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بعث فينا أملا جديدا. فهو دليل قدرة مجلس الأمن على مواجهة التحديات الجديدة طالما وجدت الإرادة السياسية اللازمة. ونحن نود أن نعيش حتى نرى هذا الاستعداد والالتزام في تنفيذ جميع

وصحيح أن تقرير مجلس الأمن موجه إلى الدول الأعضاء في الجمعية العامة لكن الصحيح أيضا أنه يتيح فرصة ممتازة أمام المجتمع العالمي كله - مستثمرين وأكاديميين ومجتمع مدني وطلاب وجمهور عام - بإعطائه رسالة شفافة وواضحة تبين الصعوبات والدروس المستفادة فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه السلم والأمن الدوليين.

وأقول، مثلا، إن أي طالب متخصص في العلاقات الدولية يريد أن يستخلص صورة شاملة عن الأمن العالمي من تقرير الجهاز الأساسي في الأمم المتحدة، أي مجلس الأمن، سيجد نفسه تائها في قائمة لا نهاية لها من وثائق إما مكتوبة بلغة أشبه بالطلاسم، أو مخصصة للقلة التي تألف مثل هذه المواضيع، كما هو شأننا نحن الدبلوماسيين.

ومن المؤكد، في هذا العالم المتسم بطابع العولمة، أن الأعمال المكثفة التي يضطلع بها مجلس الأمن والجهود الكبيرة التي يبذلها لا تبلغ على النحو الكافي، أو ليست معروفة في الأغلب الأعم و/أو غير مفهومة بشكل واضح. وفي هذا السياق، وكما هو الحال في منظمات أخرى أو هيئات دولية - يكمن الخطر في أن يصبح المجلس مجرد كيان مشبوه يفتقر إلى أي مدلول حقيقي، ولا يعني شيئا بالنسبة للمجتمع الدولي، بل وربما تجاوزته أو حلت محله الإجراءات الانفرادية أو التدابير التي تتخذها الهيئات الإقليمية.

وبلدي إنما يدلي بهذه الملاحظات لأنه يدعم عمل مجلس الأمن، ويريد أن يرى المجلس أكثر كفاءة وأكثر نجاحا وأكثر انفتاحا أمام التعاون، وأكثر شفافية، وأكثر تفهما لاحتياجات المجتمع الدولي. إن بيرو تؤمن إيماننا راسخا بالتعددية وبالأمن الجماعي باعتبارهما الآليتين الأساسيتين لصون السلام والأمن الدوليين.

في العام الماضي، شرع مجلس الأمن في مكافحة الإرهاب من خلال عملية تفاعلية بين تلك الهيئة وبقية

كامتياز انفرادي، هو في حد ذاته إخلال بمبادئ العدل الأساسية. فقد شل هذا الامتياز غير المبرر وغير الديمقراطي عمل مجلس الأمن وأسهم كثيرا في القضاء على شرعيته.

ولا يمكننا أن نتحدث عن إصلاح حقيقي لمجلس الأمن دون أن تصحح أوجه الخلل تلك. وللأسف، فبعد تسع سنوات من المفاوضات لم تثمر جهود الإصلاح إلى الآن. ونحن نرى ضرورة أن يعاد النظر في هذه العملية بعمق.

واختتم بياني بالإعراب عن مواساة حكومة وشعب كوستاريكا لشعب إندونيسيا ولأسر ضحايا الهجوم الإرهابي الشنيع في بالي.

السيد ريفيرو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): أشكر السفير مارتين بيلينغا إيوتو، الممثل الدائم للكاميرون والرئيس الحالي لمجلس الأمن، على عرضه للتقرير السنوي للمجلس.

وتعرب بيرو عن شكرها للجهود الرامية إلى تحسين عرض التقرير. ويرحب وفدي بصفة خاصة بالفصل التمهيدي فهو نقطة بداية طيبة للتأمل والتحليل في معالجة المجلس للقضايا المعروضة عليه.

ومع ذلك فإذا كان تقرير هذا العام قد نظم بترتيب منطقي أفضل فهو لا يزال لم يقدم رؤية واضحة ومتكاملة للسلم والأمن الدوليين في هذه الأيام.

وإذا قرأ أي شخص تقريراً من صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي مثلا، وسواء أكان القارئ يوافق أو يعارض تقييماته فلا بد أن يجد صورة واضحة للحالة الدولية الاقتصادية والمالية، والأمر ليس كذلك بالنسبة لتقرير مجلس الأمن.

التأكيد هنا، فإن المجتمع الدولي خارج الأمم المتحدة لن تكون لديه فكرة واضحة عما يجري داخل مجلس الأمن. ومثل هذا الافتقار التام إلى المعلومات يتناقض تناقضا بينا مع البيئة العامة التي نعيش فيها الآن، والتي أصبح من السهل فيها الوصول إلى المعلومات على مستوى العالم، نتيجة المنجزات التي تحققت في الاتصالات وفي الديمقراطية. وإذا أردنا أن يكون الإعلام جيدا، فلا بد أيضا من توفر الشفافية داخل المجلس ذاته، حيث يبدو أن بعض مجالات النقاش وصنع القرار حكر على الأعضاء الدائمين.

وأختم بياني بالإشارة إلى أن هذه الأفكار والاقتراحات كانت قد طرحت أساسا بغرض تقوية صورة مجلس الأمن في سياق عملية تعزيز الشفافية والديمقراطية الجارية حاليا في كل أنحاء العالم، باعتبارها الثقافة العالمية الجديدة للقرن الحادي والعشرين.

السيد رودريغيز باريبا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): أود بادئ ذي بدء، أن أعرب عن خالص تعازينا لحكومة وشعب إندونيسيا، ولأسر ضحايا الهجوم الإرهابية التي وقعت في بالي.

هذه هي المرة الأولى التي نناقش فيها في وقت واحد، بندين من البنود ذات الأولوية في جدول أعمال الجمعية العامة: تقرير مجلس الأمن، وإصلاح تلك الهيئة. وسيتبين من نتائج تلك التجربة الأولى ما إذا كان من المستصوب أن نحذو هذا الحذو في المستقبل، أم أنه سيكون من الأنسب أن نعود إلى الممارسة السابقة، ونناقش كل بند على حدة.

ونرحب بالشكل الجديد الذي ظهر به تقرير مجلس الأمن، وبصفة خاصة تضمينه للمرة الأولى ملخصا تحليليا موجزا. فهذا يشكل خطوة إلى الأمام نحو هدف الحصول على تقارير موضوعية بحق عن أعمال مجلس الأمن. إن تقرير مجلس الأمن لا ينبغي أن يعكس ما تم إنجازه فحسب، بل

الدول الأعضاء، وكانت عملية إيجابية للغاية. فقد عمدت لجنة مكافحة الإرهاب، تحت قيادة السفير غرينستوك ممثل المملكة المتحدة، إلى إقامة حوار مستمر ومفتوح العضوية مع الدول غير الأعضاء في المجلس. وهذا إنجاز ساهمت فيه بلادي من خلال مشاركة أحد خبراءنا في تلك اللجنة. ونود أيضا أن يتواصل العمل في المستقبل في هذه الاجتماعات المفتوحة العضوية.

وهذه العملية يمكن اعتبارها جزءا من الزيادة في الجلسات المفتوحة التي يعقدها المجلس، سواء للنظر في مواضيع منفردة أو لعرض تقارير الأمانة العامة عن مختلف بنود جدول أعمال المجلس. وتلك حقيقة مشجعة أخرى شأها شأن استمرار الجلسات الختامية التي تؤيدها بقوة لأنها تتيح لجميع الدول فرصة الإسهام في تطوير وتوطيد الأمن الدولي الجماعي.

غير أن هذه السمة الإيجابية لها أيضا جانب سلبي، وهو أن الاقتراحات والأفكار التي تطرح في الجلسات المفتوحة لا تتعدى حدود قاعة المجلس. لم لا يدرج ملخص لتلك الجلسات في تقرير مجلس الأمن؟ فلعن ذلك يوفر معلومات قيمة توضح الوضع فيما يتعلق بموضوع بعينه وفي وقت بعينه. ويمكن للبلد الذي يتولى رئاسة المجلس أن يعد موجزا للجلسات المفتوحة. ولا أعتقد أن إدراج تلك الملخصات في تقارير الرئاسة أو تقارير المجلس سيثير مشكلة كبيرة لأن طابعها سيكون وقائعا بحتا.

ويعتقد بلدي أيضا أن تقرير المجلس ينبغي أن يتضمن الحجج التي يسوقها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن عند ممارستهم حق النقض، بالإضافة إلى معلومات عن قرارات المجلس التي لم يمثل لها - وكل ذلك كجزء من إتاحة معلومات كاملة وشفافة عن المجلس، لا للجمعية العامة وحدها، كما قلت من قبل، بل للعالم أجمع. وإلا، وأكرر

ولقد عبّرنا عن القلق في عدد من مناقشات مجلس الأمن إزاء النزعة المتزايدة لتلك الهيئة نحو القيام بأعمال خارج نطاق عملها. وأحد النماذج الخطيرة بصفة خاصة لعمل المجلس في مجال يقع خارج نطاق ولايته حدث هذه السنة لدى اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٤٢٢ (٢٠٠٢) بشأن المحكمة الجنائية الدولية. فذلك القرار وسع إلى حد غير مقبول سلطة مجلس الأمن في تعديل المعاهدات الدولية - وذلك حق حصري للدول الأطراف في هذه المعاهدات.

ومجلس الأمن ليس الهيئة المناسبة لمناقشة قانون المعاهدات أو المحكمة الجنائية الدولية، لسبب بسيط هو أن الميثاق لم يخوله سلطة القيام بذلك.

وفي حين يتجاوز مجلس الأمن سلطاته في بعض المواضيع، فإننا نشعر بالقلق إزاء عجزه عن العمل في مجالات أخرى، مثل الأراضي الفلسطينية المحتلة. وليس مقبولا من تلك الهيئة الاستمرار في إدارة ظهرها لمعاناة الشعب الفلسطيني والفشل في النظر الجاد في اقتراح الأمين العام بإنشاء قوة حماية دولية في الأراضي المحتلة.

ونحن على قناعة بأنه ليس في الإمكان حل كثير من المشاكل التي تؤثر حاليا في عمل المجلس إلا عن طريق إجراء إصلاح شامل لتلك الهيئة. ومن المؤكد أن إصلاح المجلس هو أكثر مهمة ذات أسبقية عاجلة في الجهد العام لإصلاح الأمم المتحدة، وستحدد محصلة هذا الإصلاح بدرجة كبيرة مستقبل المنظمة. ولا يتسم مجلس الأمن بالفاعلية، ولا يمكن له ذلك، بالنظر إلى تكوينه الحالي ومناهج عمله. فلا هو ديمقراطي، ولا هو منصف ولا هو تمثيلي. وهو لا يعكس الحقائق العالمية الراهنة، ولا يمثل مصالح أعضاء الأمم المتحدة.

وحتى الأعضاء غير الدائمين في المجلس يتم تجاهلهم بالفعل - كما رأينا في الأسابيع الأخيرة - عندما يتخذ

ينبغي أن يعكس أيضا ما تعذر إنجازه والسبب وراء ذلك. فنحن الدول الأعضاء لنا حق مشروع وواجب في أن ننظر بتعمق في عمل المجلس، وأن نقرر ما إذا كان المجلس حقا يعمل باسم الجميع، وفي، كما ينبغي له، بالمسؤوليات السامية التي كلفه بها الميثاق.

وليس هناك سبب منطقي لاستمرار النظام الداخلي للمجلس مؤقنا بعد مرور ٥٧ سنة على إنشاء تلك الهيئة، أو لعدم تعديله في غضون عشرين سنة. وينبغي النص على أي تغييرات في القواعد التي يعتمد عليها المجلس أو تلك المطبقة عمليا في النظام الداخلي.

وفي الحقيقة، ازداد عدد الجلسات المفتوحة - وذلك تطور إيجابي. لكن المشاورات غير الرسمية المغلقة، والتي لم ينص عليها حتى في النظام الداخلي المؤقت، لا تزال هي القاعدة أكثر مما هي استثناء.

لا ينبغي زيادة عدد الجلسات المفتوحة فحسب، وإنما ينبغي أن توفر مثل هذه الجلسات فرصة حقيقية لمراعاة آراء ومساهمات غير الأعضاء على النحو المناسب.

وما لم تطرأ ظروف استثنائية، ينبغي أن تجري الإحاطات الإعلامية التي تدلي بها الأمانة العامة وممثلو الأمين العام في الجلسات العلنية للمجلس، وليس وراء الأبواب المغلقة، كما هو الحال في أغلب الأحيان.

وينبغي أن تصبح الجلسات الختامية في نهاية كل شهر ممارسة ثابتة وأن تفتح لغير أعضاء المجلس حتى يسمح بتبادل تفاعلي حقيقي.

ونعتبر أن النقاش المفتوح بشأن عمل الفريق العامل المخصص المعني بأفريقيا كان إيجابيا. وفي الوقت نفسه نشعر بالدهشة إزاء عدم امتداد هذه المناقشات لتطال عمل الأفرقة الأخرى والهيئات الفرعية للمجلس مثل الأفرقة العاملة التي أنشئت للنظر في الجزاءات وعمليات حفظ السلام.

ونحن لا نستطيع أن نتوقع قيادة حقيقية من هيئة بعض أعضائها الدائمين، الذين يتسترون وراء امتياز حق النقض، يمارسون يوميا المعايير المزدوجة والسياسات الانتقائية التي تعطي أسبقية للمصالح الوطنية الضيقة بدلا عن تطلعات المجتمع الدولي.

وإذا لم يقتصر حق النقض أقله على الأعمال التي تقع في إطار الفصل السابع من الميثاق، قبل إزالته نهائيا؛ وإذا لم نتخلص مما يسمى بالمشاورات غير الرسمية عن طريق إعادة إرساء الجلسات المفتوحة بوصفها السبيل الرئيسي لإجراء المناقشات واتخاذ القرارات؛ وإذا لم يعط النظام الداخلي المؤقت شكله النهائي؛ وإذا لم تراعى على الوجه الأكمل آراء الأعضاء غير الدائمين في المجلس؛ وإذا لم تكن هناك شفافية وديمقراطية؛ وإذا لم نضع حدا للهيمنة، فلن يكون هناك إصلاح حقيقي لمجلس الأمن.

وأود أن أختتم بالإعراب عن تهانينا المخلصة لجميع البلدان التي انتخبت أعضاء في مجلس الأمن للسنة القادمة، وأن أتمنى لها كل النجاح في عملها الهام.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المكسيك.

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أعرب عن امتناني للقرار بعقد هذا النقاش المشترك بشأن بندين يتصفان باهتمام كبير لدى أعضاء الأمم المتحدة. وكما نعلم جميعا، فإن مسألة إصلاح مجلس الأمن تعني أكثر من مجرد زيادة عضويته، وهي تتصل مباشرة بالأساليب العملية لذلك الجهاز وبالأساليب إعداد تقاريره للجمعية العامة، بما في ذلك التقرير السنوي عن عمل المجلس، المعروض علينا حاليا.

لذلك، نشكر السفير مارتين بيلينغا - أيوتو، الممثل الدائم للكاميرون ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر، على

الأعضاء الدائمون قرارات تتعلق بقضايا ذات أهمية بالغة للمجتمع الدولي ومستقبل الأمم المتحدة.

وبعد مرور تسع سنوات على إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح المجلس، أحرز قليل جدا من التقدم في القضايا الرئيسية لمثل هذا الإصلاح. واليوم تمثل عضوية مجلس الأمن ما لا يكاد يبلغ ٨ في المائة من العدد الكلي للدول الأعضاء في المنظمة والتي ازداد عددها بما يكاد يكون أربعة أضعاف منذ عام ١٩٤٥.

كيف يستطيع مجلس الأمن القيام بمسؤوليته في صون السلام والأمن الدوليين بدون التمثيل المناسب داخل تلك الهيئة لثلثي سكان العالم الذين يعيشون في الدول النامية؟

لا يمكن تفسير أنه ليس لأفريقيا ممثل واحد بين الأعضاء الدائمين في المجلس، نظرا لأن معظم البنود على جدول أعمال المجلس تتعلق بالصراعات في تلك القارة، وأنه لا يوجد أعضاء دائمون من منطقة مضطربة مثل الشرق الأوسط.

وعلى أمل تصحيح المستوى غير الوافي لتمثيل الدول النامية، ينبغي لنا على الأقل ضم بلدين من أفريقيا وبلدين من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فضلا عن بلدين من البلدان النامية في آسيا بصفة أعضاء دائمين لهم نفس امتيازات الأعضاء الدائمين الحاليين.

وينبغي التخلص من امتياز حق النقض المجاني لروح العصر. ولا يستطيع أحد المجادلة الجادة بأن ما يكاد يبلغ ٣٠٠ مرة استخدم فيها حق النقض، كانت لصالح المجتمع الدولي، ناهيك عن العدد الأكبر لما يسمى بحق النقض الصامت أو التهديدات باستخدام حق النقض، والتي حددت مرارا مسار العمل في اجتماعات عقدت وراء الأبواب المغلقة.

اجتماعات المجلس علنية. ونأمل في أن تخف حدة مقاومة التغيير التي أبدتها بعض أعضاء المجلس وأن يؤدي هذا إلى مزيد من التقارب بين أعضاء هذه الهيئة والجمعية العامة.

وإن جلسات المناقشة الختامية التي يعقدها مجلس الأمن والتي يحصل فيها حوار تفاعلي بين الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس، دليل إضافي على الانفتاح المتزايد. وقد دعمت بعض البلدان هذا الأمر، ولكن بعضاً آخر ممن لا يؤمنون بفائدة هذه الجلسات أو صلاحيتها، ما زال يظهر تحفظات حيال الموضوع. ولهذا السبب، لم تنعقد هذه الجلسات بالشكل المنتظم على نحو ما تبنى وفد بلادي.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة لنعرب عن تقديرنا للأمانة العامة، فمساهمتها أتاحت إمكانية أن يتم إصدار وثيقة في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، تتعلق بالتطورات الإجرائية في مجلس الأمن في عام ٢٠٠١، وفهرس بالتعليقات والبيانات التي أدلى بها رئيس مجلس الأمن فيما يتعلق بالتوثيق والإجراءات. وستعمل المكسيك في سبيل ضمان إضفاء الطابع المؤسسي على القواعد وأساليب العمل التي كانت مؤقته لأكثر من ٥٠ عاماً.

وفيما يتعلق بموضوع أساليب العمل، يساهم الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل وزيادة العضوية في مجلس الأمن ومسائل أخرى تتعلق بمجلس الأمن، في اتخاذ التدابير التي تعزز أساليب عمل المجلس. وهذه المسألة تشكل أحد المظاهر الرئيسية لمجموعة الإصلاحات.

وفي السنوات الأخيرة، تبين أن المواقف التي اتخذتها أغلبية كبيرة من الوفود في الفريق العامل، أدت إلى تحسينات رئيسية في أساليب عمل المجلس. وهذه التحسينات جاءت نتيجة لمبادرات قام بها أعضاء غير دائمين على أمل أن يكونوا في طليعة التغيير.

عرضه التقرير السنوي عن مجلس الأمن. فلأول مرة، شمل التقرير فرعاً عن عمل المجلس تضمن عناصر هي محط اهتمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد اتفق أعضاء مجلس الأمن هذه السنة، على مبادئ توجيهية تتعلق بإعداد التقرير السنوي. وهذا ابتكار. ونحن نعتقد أن صيغة التقرير تحسنت، لكنه لا يزال بعيداً عن كونه الوثيقة المفيدة والموضوعية التي تطلبها الدول الأعضاء إذا أرادت تقييم عمل تلك الهيئة. وستحاول المكسيك ضمان أن يشمل الفرع التحليلي للتقرير في المستقبل مؤشرات للتقدم المحرز في عمل المجلس، فضلاً عن فرع يتضمن مقترحات لتحسين عمله.

وفي السنوات الأخيرة، حاول عدد كبير من أعضاء مجلس الأمن تحسين تفاعل المجلس مع جميع أعضاء الأمم المتحدة، بالإضافة إلى تعزيز شفافية تلك الهيئة. وبغية الحد من الطابع السري لعمل مجلس الأمن، يحاول هؤلاء الأعضاء تحسين نشر المعلومات المتعلقة بأنشطته، وتشجيع انعقاد جلسات علنية أكثر فائدة حتى يتمكن غير الأعضاء في المجلس من الحصول على المعلومات التي توفرها الأمانة العامة عن مختلف الموضوعات، ومن عرض آرائهم. ومن شأن ذلك أن يتيح لهم إمكانية عرض أفكارهم فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن. وإن نشر المعلومات من خلال البيانات في الصحف والوثائق الإعلامية وشبكة الإنترنت، وكذلك عن طريق مزيد من التفاعل بين بعض أعضاء مجلس الأمن وأعضاء الجمعية العامة، يساهم في تعزيز شفافية المجلس.

والمكسيك، في إطار عملها في مجلس الأمن منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بوصفها عضواً غير دائم، قد عززت مزيداً من الشفافية في أساليب عمل مجلس الأمن، وأيضاً مزيداً من إضفاء الديمقراطية على عملية صنع القرار فيه. وبذلك، سعت المكسيك إلى التقيّد بأحكام المادة ٤٨ من النظام الداخلي المؤقت التي تنص على أن تكون

ثالثاً، إن أي إصلاح قد يكون هدفه الأول زيادة عدد الأعضاء الدائمين، لن يؤدي إلا إلى إثارة أوجه عدم المساواة وتوسيع نطاق عضوية "نادي أصحاب الامتيازات" المؤلف حالياً من خمسة أعضاء.

رابعاً، عند تخصيص مقاعد جديدة، يجب أن تبقى حقائق جديدة في البال، بما في ذلك، تعزيز الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر نصيراً مهماً على الساحة الدولية؛ ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل؛ وواقع أنه من غير المبرر منح امتيازات خاصة لمزيد من البلدان.

خامساً، إن الاستعمال الفعلي لحق النقض وما يسمى بالاستعمال "المستتر" لحق النقض، اللذين تلجأ إليهما الدول الأعضاء، يؤثران، في معظم المسائل، تأثيراً سلبياً على عملية صنع القرار في المجلس. ويجب تعزيز حصر هذا الامتياز المنطوي على مفارقة تاريخية أو إزالته، بشكل ثابت ونهائي.

إن المفاوضات الجارية في الفريق العامل تواجه طريقاً مسدوداً. وقد أظهرت تسع سنوات من العمل في الفريق، أن إصلاح مجلس الأمن موضوع شديد الحساسية على الصعيد السياسي، ولذلك السبب، لا يمكن إلا للخطوة تؤدي إلى اتفاق عام، كما طلبت الجمعية العامة في القرار ٢٦/٤٨، أن تكون شرعية. وإن إصلاح المجلس يجب أن يفضي إلى مزيد من التمثيل لمختلف المناطق، وكذلك إلى تغييرات في أساليب عمله، بما في ذلك، كما سبق وقلت، حصر أو إزالة امتياز حق النقض. فيجب ألا يبقى حق النقض بعد اليوم شيئاً لا يجوز المساس به.

وفي الواقع، تبين أن مسار المفاوضات في الفريق العامل بعيد عن أن يكون مثالياً. ولكن يجب أن يكون واضحاً أن هذا الأمر مرده إلى المواقف المتخذة وتعتقد مقومات الموضوع وليس أساليب عمل الفريق. فإن فريق

وفيما يتعلق بعملية صنع القرار في المجلس، أعلن فريق العمل، كما أعلنت أغلبية الوفود، أنه ينبغي حصر استعمال حق النقض بالقرارات المتخذة بموجب الفصل السابع من الميثاق. ونأمل في الحصول على دعم كل الأعضاء الدائمين في المجلس بهذا الصدد.

وكما نعرف كلنا، وفيما يتعلق بما يسمى بالمجموعة الأولى من البنود المرتبطة بزيادة عضوية مجلس الأمن، فإن مجموعة واسعة من الاقتراحات معروضة على الفريق العامل. وتختلف الصيغ المقترحة بشأن عدد الأعضاء الجدد وفئات الأعضاء الجدد. وقد أسهمت المكسيك إسهاماً بناءً في هذه العملية. وإننا نؤيد زيادة الأعضاء غير الدائمين التي من شأنها أن تؤدي أيضاً إلى تحقيق تمثيل جغرافي أفضل.

وكانت المناقشات بشأن هذا الجانب من الإصلاح مكثفة ومطولة، ولكنها لم تكن ناجحة جداً. وهذا مرده في الأصل إلى اختلاف كبير في المواقف العديدة التي اتخذت بشأن زيادة العضوية، وإلى بروز تناقض في أغلبية المسائل.

وإن الدول الأعضاء مقتنعة بالحاجة إلى الموافقة على إصلاح واسع النطاق في مجلس الأمن، وما برحت تعمل بجد في سبيل تحقيق تلك الغاية. وعلى غرار أغلبية الدول، تعتقد المكسيك أن أي قرار يتعلق بالإصلاح يجب أن يكون شاملاً وأن يعالج مسائل زيادة العضوية، وعملية صنع القرار، ومسألة حق النقض، وتحقيق تحسين في أساليب عمل المجلس. وفي سعينا إلى تحقيق هذا الهدف، يجب أن نبقى في بالنا المسائل التالية.

أولاً، يجب تجنب الحلول السريعة أو الجزئية، أو تحديد مواعيد نهائية أو تعيين فترات للتوصل إلى اتفاق.

ثانياً، يهدف الإصلاح إلى أن يصبح المجلس أكثر تمثيلاً وشفافية وديمقراطية. ويجب أن يكون قادراً على مواجهة التحديات التي يشهدها عصرنا.

ونحن على ثقة من أن الجمعية العامة ستقدر عمل الفريق العامل في العام القادم من أجل المضي قدما في المفاوضات المتعلقة بالإصلاح الشامل لمجلس الأمن والتي ستشارك فيها كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعلن باسم وفد المكسيك انضمامنا إلى المتكلمين الآخرين الذين أعربوا عن مواساتهم لضحايا الهجوم الإرهابي الذي وقع في بالي.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود أن أستهل كلمتي بشكر رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، السفير بيلنغا - إيبوتو ممثل الكاميرون على عرضه المفصل لتقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة وفقا للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب مرة أخرى باسم الجزائر من قناتنا لإسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي بمناسبة انتخاب هذه الدول أعضاء غير دائمين في مجلس الأمن. وأنا على يقين من أن هذه البلدان لن تتوان عن تقديم إسهام ببناء في عمل المجلس.

يمثل نظر الجمعية العامة في تقرير مجلس الأمن وفقا للفقرة ٣ من المادة ٢٤ من ميثاق المنظمة الآلية الرئيسية لتقييم أعمال مجلس الأمن خلال الفترة التي يغطيها التقرير. وعلى ذلك، فهذه الممارسة التي نشترك فيها اليوم ينبغي ألا تكون مجرد إجراء شكلي، وإنما يجب أن تكون فرصة قيّمة تتاح لجمعية العامة لكي تنظر بتعمق في أنشطة المجلس، وتحدد التدابير التي يلزم اتخاذها لتحسين أساليب عمله. والواقع أن هذا التفاعل يخدم مصلحة المجلس ذاته الذي ينبغي له أن يستغلها ويشارك في الاستفادة الملائمة من الأفكار والمقترحات المبتكرة والبناءة، التي من المؤكد أنها ستتولد عن هذه المناقشة. وسوف يكون بوسع الجمعية العامة أن تقوم

العمل هو المنتدى الدولي المناسب للمفاوضات في سبيل تحقيق الإصلاح الشامل، مع الامتثال لولاية الجمعية العامة، ويجب أن يبقى كذلك. وإن حل الفريق بشكل سابقة خطيرة: قد لا يعني تجاهل العمل الذي سبق وأنجزه فحسب، وإنما أيضا تجاهل أهميته بوصفه هيئة تمثيلية وديمقراطية للجمعية العامة التي تكون فيها مشاركة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مضمونة.

ونرى أن من السبل التي تكفل النهوض بعمل الفريق العامل أن يتم الاتفاق على العمل من أجل زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين بغية تشجيع المفاوضات حول المجموعة المتكاملة للإصلاحات، والتمكن من التوصل إلى اتفاقات حول شتى عناصر تلك المجموعة المتكاملة.

وسعى الفريق العامل إلى إيجاد صيغ مبدعة ومبتكرة لتوسيع المجلس من شأنها أن تؤدي إلى زيادة عدد أعضاء المجلس، أخذا في الاعتبار الزيادة في عضوية المنظمة ككل. ومن شأن ذلك أن يضمن زيادة الطابع التمثيلي للمجلس وزيادة المشروعية لقراراته.

ومع ذلك، لا ينبغي لنا في هذه الممارسة أن نتجاهل أن المادة ٢٣ من الميثاق تحدد بوضوح المعايير المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلس الأمن. وعلى ذلك الأساس، ينبغي للفريق العامل أن يبذل المزيد من الجهود لتحديد الخطوط العريضة لعضوية المجلس الموسع، وألا يقصر تركيزه على الصيغ الرياضية التي قد يكون مضمونها ذاتيا. ومن هذا المنظور، نرى أيضا أن عمل الفريق العامل لن يكون مكتملا إذا لم يعرف أفكار الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، نظرا لأنهم هم الذين لديهم سلطة استخدام حق النقض لوقف أي إصلاح أو شروط ليسوا على استعداد لقبولها من أجل زيادة عضوية المجلس.

وشاملة وصريحة ومتفتحة. ونعتقد أن هذه الممارسة ينبغي المحافظة عليها وتشجيعها.

وفيما يتعلق بمحتوى التقرير، نرى أن مجلس الأمن لم يكتف بالتفاعل مع تهديدات السلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي خلال الفترة قيد النظر - من حزيران/يونيه ٢٠٠١ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٢ - ولكنه تصرف أيضا بشكل مباشر في معالجة عدد كبير من المشاكل التي تؤثر على العالم. ففي أعقاب الهجمات التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تصدى المجلس بشكل حازم وفوري للتهديد العالمي الذي يمثلته الإرهاب باتخاذ القرارات ١٣٦٣ (٢٠٠١) و ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١). كما أبدى المجلس التصميم والحزم في معالجة قضايا أفغانستان وكوسوفو وتيمور الشرقية وسيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصراع بين إثيوبيا وإريتريا وبين أنغولا وبوروندي.

وفي رأينا أن بعثات مجلس الأمن الموفدة إلى شتى مناطق الصراعات أو إلى المناطق التي انتهت فيها صراعات كانت مفيدة جدا من حيث أنها تمكنت من التصدي لصلب المشكلة القائمة ومن السعي للحصول على دعم وتعاون الأطراف المعنية. ففي منطقة البحيرات الكبرى كما في حالة الصراع بين إثيوبيا وإريتريا، كان لهذه البعثات تأثير إيجابي على الأطراف الفاعلة المحلية. ونحن في ضوء هذا النجاح، نشجع هذا النوع من المبادرات والإجراءات، وندعو إلى إضفاء الطابع الرسمي عليها وتوسيع نطاقها لتشمل مناطق صراعات أخرى.

إلا أنه مما يؤسفنا أن نشير إلى أن المجلس كان مترددا في معالجة بعض القضايا، وأنه لم يبد نفس الإرادة السياسية ونفس التصميم. والأخطر من ذلك هو ما شاهدناه من إحازة ضمنية لعدم احترام القرارات من جانب بعض الأعضاء، الأمر الذي يقوض بشدة سلطة المجلس. ويؤسفنا

بعد هذه المناقشة باتخاذ أي إجراء تراه ضروريا في هذا الخصوص، فهذا حق لها.

وفيما يتعلق بالشكل العام للوثيقة المعروضة علينا، أشيد إشادة خاصة بصديقي السفير محبوباني وبسائر أعضاء فريقه من بعثة سنغافورة على جهودهم لإعطاء التقرير شكله العام الحالي، استجابة إلى حد كبير للتعليقات والانتقادات التي أبدتها الدول الأعضاء هنا في العام الماضي فيما يتعلق بالمناقشة العامة لهذا الموضوع. والواقع أن الوثيقة التحليلية والدقيقة والموجزة المعروضة علينا اليوم تمثل تحسنا كبيرا عن التقارير التي قدمت في السنوات الماضية. فقد تقلص حجمها كثيرا، مما سمح بتحقيق وفورات كبيرة للمنظمة وتيسير قراءتها وتفهمها.

وبالنسبة لعمل المجلس، نلاحظ أن المجلس عقد خلال الفترة قيد النظر عددا كبيرا من الجلسات العلنية التي شارك فيها عدد كبير من الدول. كما نلاحظ تحقق زيادة صافية في عدد الإحاطات الإعلامية العلنية التي نظمتها الأمانة العامة، مما أتاح للدول غير الأعضاء في المجلس الفرصة للإحاطة علما بشكل أفضل بالتطورات التي جرت في بعض القضايا التي تناولها المجلس. ومع ذلك، ترى الجزائر أنه سيكون من المناسب لو أمكن فتح باب المشاورات التي تجري في أعقاب تلك الجلسات على أساس منتظم للأطراف المهتمة والمعنية بغية الاستماع إلى آرائها. فمن شأن ذلك أن يعطي المجلس تفهما أفضل للمواضيع التي يبحثها، وبالتالي يساعده في اتخاذ قرارات مستندة إلى معلومات أوفى.

ونشير أيضا إلى اقتناعنا بأن جلسات عرض النتائج الختامية المفتوحة للدول غير الأعضاء في المجلس والتي تعقد إثر اختتام عمل المجلس في نهاية كل شهر تتيح لنا فرصة لكي نعرب عن آرائنا حول المواضيع التي تهمنا بطريقة تحليلية

أقامته الحرب العالمية الثانية، لا من حيث هيكله الجغرافي السياسي فحسب وإنما أيضاً بسبب التغيرات الكبرى التي حدثت في العلاقات بين الدول. وقد أدرجت الجمعية العامة في أعقاب الاضطرابات التي تعرضت لها العلاقات الدولية منذ تسع سنوات مسألة إصلاح مجلس الأمن على جدول أعمالها، وأنشأت فريق عمل مفتوح باب العضوية للنظر في هذه المسألة من جميع جوانبها، وذلك بهدف تعزيز فعالية مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله.

ومع أن الفريق العامل قد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بالتصدي للمسائل ذات الصلة بطرق عمل المجلس، لا يزال الفريق يعاني بعض الصعوبة من جراء الاختلافات الرئيسية في الرأي فيما يتعلق بالتوصل إلى توافق في الآراء حيال المسائل الأكثر موضوعية، وخاصة فيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء المجلس واستخدام حق النقض. وينبغي الإشارة إلى أن عدم إحراز التقدم، بل الإعاقة الكاملة إزاء المسائل الموضوعية يُعزى أساساً للافتقار إلى الإرادة السياسية من جانب مختلف البلدان التي وضعت المزيد من العراقيل والأعذار لكي تؤجل، بل وحتى تحول دون نشوء توافق الآراء المنشود. وقد قدمت في أوقات مختلفة اقتراحات ومقترحات يتوخى من ورائها إقناعنا بالتخلي عن تطلعننا إلى إصلاح كامل وشامل أو محاولة جعلنا نكتفي في الوقت الراهن بإصلاح جزئي. فهل نستسلم للتشاؤم ونرضخ للوضع القائم أم نضاعف جهودنا المبذولة لتحقيق إصلاح حقيقي سواء في مجلس الأمن حتى يفي بولايته على نحو أفضل، أو في الجمعية العامة حتى تعود إلى ممارسة الحقوق الخاصة بها بوصفها الهيئة التداولية التمثيلية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة؟

ويدرك وفدي جيداً أننا لا ينبغي أن نطيل المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة والدقيقة إلى ما لا نهاية. ونرى أن التخلي عن عملية بالغة الأهمية وسامية كعملية إصلاح

في هذا الصدد أن بعض القرارات الهامة التي اتخذها المجلس ظلت حبراً على ورق، ولم تتم متابعتها. وكثيراً ما شجع هذا الوضع الطرف المعاند في صراع ما أو في حالة معينة على تحدي رغبات المجلس وتقويض مصداقيته.

ففي الشرق الأوسط حيث يتحمل المجلس مسؤولية واضحة تماماً، نرى المجلس غير قادر على تحقيق أي تقدم يذكر صوب تشجيع عملية السلام أو تيسيرها، أو حتى صوب حماية السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، رغم اتخاذ قرارات عديدة في هذا الشأن. وخير شاهد على عجز المجلس عن ضمان الاحترام للقرارات التي يتخذها بنفسه حالة القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢) الذي اتخذته المجلس قبل أسبوعين فقط بعد مفاوضات مضنية. فبمجرد اتخاذ ذلك القرار، رفضته إسرائيل بالفعل، وأعلنت دون خوف من أي عقاب وبما عرف عنها من غطرسة تجاه المجتمع الدولي أنها لن تولي أي اعتبار لذلك القرار.

لذلك فإن مصداقية مجلس الأمن ذاته في الميزان. وستنحسر هذه المصداقية أكثر من هذا ما لم ينجح المجلس في أن يعكس هذا الاتجاه ويبين للعالم كله أنه قادر على الاضطلاع بمسؤولياته في إدارة وتسوية مختلف الصراعات المدرجة في جدول أعماله منذ وقت طويل. ولذا ينبغي أن يأخذ المجلس بسياسة شاملة تستند إلى الإنصاف والعدل. وينبغي له أن يتخذ نهجاً واضحاً ومتسقاً للتعامل مع المسائل التي ينيطها به الميثاق، ولا سيما ما يتصل منها بالسلام والأمن الدوليين. وبعبارة أخرى، يلزم إجراء إصلاح عميق الجذور.

وليس من قبيل الكلام النظري المجرد فحسب القول بأن منظمتنا ما زالت للأسف واقعة تحت تأثير المعايير الخاصة بمنطق فات أوانه منذ أمد طويل، ومؤيدة لتلك المعايير بالرغم من أن تغيرات خطيرة قد طرأت على النظام العالمي الذي

بشأن حق كل دولة من الدول في التشاور مع المجلس إذا واجهت صعوبة في تنفيذ التدابير الوقائية أو القسرية التي يأمر بها المجلس. وبالمثل، فبالإضافة إلى روح الشراكة والتعاون الجديدة هذه، ينبغي أيضاً بذل مزيد من الجهود لإشراك البلدان المساهمة بقوات في وضع ولاية القوات التي توفرها الأمم المتحدة.

والعقدة المستعصية التي يلزم حلها في العملية التي نحن بصدد حلها هي عدم إحراز تقدم مطلقاً بشأن المسائل الموضوعية، مما يشكل بالنسبة لوفدي باعثاً على أشد القلق والإحباط. فسواء تعلق الأمر بحجم المجلس أو تكوينه، أو بمعايير اختيار الأعضاء الدائمين الجدد، أو حتى بمسألة حق النقض، على سبيل المثال لا الحصر، فقد اتسعت في الواقع الفجوة التي تفصل بين مواقف مختلف البلدان بدلاً من أن تقتارب فيما بينها وصولاً إلى حلول توفيقية مستصوبة، وأصبحت هذه الفجوة أشد وضوحاً، في تمسك كل دولة بموقفها وعدم إبداء أي منها استعداداً للتنازل أو المرونة.

وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، يرى وفدي أن هذه المسألة مرتبطة ارتباطاً جوهرياً بمسألة زيادة عدد أعضاء المجلس، التي يشكل النظر فيها لب مسألة إصلاح المجلس ذاتها. ويؤيد وفدي تأييداً كاملاً الفكرة التي أعربت عنها جميع الوفود تقريباً ومفادها أن حق النقض أمر عفا عليه الدهر، وأنه تمييزي ومناقض للديمقراطية. ولذلك نود أن نشهد تقييداً مطّرداً لهذا الامتياز الذي ينبغي أن يقتصر على الأمور التي تقع في إطار الفصل السابع من الميثاق دون غيرها إلى أن يحين أوان إلغائه. ورغم أننا لا نتعلق بكثير من الأوهام، فإننا نرجو، إلى أن يتم تنظيم هذا الامتياز العتيق بشكل أفضل وإلغاؤه في نهاية المطاف، أن ييدي من يملكون سلطة حق النقض نزعة عملية في مواجهة الضغط الملحّ الذي يصادفونه من سائر العالم وأن يقتصروا في استعماله على الظروف الاستثنائية.

المجلس إصلاحاً شاملاً يعني التنازل عن واجبنا بسبب صعوبة المهمة. وينبغي بدلاً من ذلك أن نواصل بذل جهودنا بمشاهدة وإصرار على التوصل إلى حل مقبول لا ينال من احتمالات تحقيق الإصلاح الشامل.

ومن دواعي سرور وفدي فيما يتعلق بتحسين أداء المجلس وأساليب عمله أن ينوه بالدور المتزايد النشاط الذي يقوم به المجلس في منع نشوب الأزمات والصراعات الدولية وحلها. كما ننوه مع الارتياح باستحداث المجلس تدابير إيجابية ترمي إلى إيجاد مزيد من الشفافية في أعماله، وخاصة بفتح باب المشاركة في إحاطاته الإعلامية أمام جميع الدول الأعضاء. بيد أننا نرى من الضروري للمجلس أن يتخذ في نهاية المطاف قراراً بشأن نظامه الداخلي وأن يضفي الصفة المؤسسية على الترتيبات المتعلقة بعدد من التدابير التي سبق اتخاذها للنهوض بطرق عمله وشفافيته، حتى لا يتوقف حدوث التغييرات الإيجابية على حسن نوايا أي رئيس بعينه من رؤساء المجلس أو عضو معين من أعضائه.

وبالرغم من تزايد عدد الجلسات العلنية التي يعقدها المجلس، الأمر الذي نرى في الواقع أنه يزيد من فعاليته، فإننا نلاحظ مع الأسف أن الاجتماعات المغلقة التي تعالج فيها أهم المسائل والتي تتخذ خلالها القرارات التي تؤثر على الدول الأعضاء ما زالت هي الممارسة المعتادة. والواقع أنه ينبغي أن يكون عقد الجلسات المغلقة أمراً استثنائياً. كما نلاحظ أن من يسرفون في ممارسة سلطة حق النقض يحددون مقدماً فيما بينهم النتائج النهائية لمداولات المجلس.

ويرى وفدي أيضاً ضرورة أن يتشاور المجلس بانتظام وباستمرار مع الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية مباشرة أو بشكل غير مباشر بالحالات التي يناقشها المجلس. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يتخذ الخطوات من أجل زيادة من الفعالية في تنفيذ المادة ٥٠ من الميثاق،

المجلس ستوجهها مبادئ الشفافية والمساءلة والتوفيق بين المصالح.

وترحب ألمانيا بالتقدم المحرز في تبسيط التقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة. والتقرير المعروض علينا هو نتاج جهد كبير بذله فريق مجلس الأمن العامل المعني بالتوثيق والإجراءات. ولقد خُفّضت تكلفة التقرير السنوي إلى حد كبير، وهذا في حد ذاته إنجاز هام في وقت يتسم بالقيود العامة على الميزانية. والأهم من كل ذلك هو أن مقدمة التقرير أكثر تحليلاً، فهي تحدد المناطق التي يحتاج المجلس إلى أن يبقى منخرطاً فيها ولا تزال قراراته تحتاج إلى التنفيذ. ونحن نشجع مجلس الأمن على مواصلة اتباع هذا النهج في تقاريره المقبلة. وهناك حاجة إلى أن نبرز بشكل إيجابي المدى الذي توصل إليه المجلس في زيادة قدرته على العمل وفعالية نهجه تجاه قضايا السلم والاستقرار الدوليين. وسنسهم في هذه المساعي بصفتنا عضواً مقبلاً في المجلس.

وبالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، أعتقد أنني سأكون بالغ الإيجاز. إن موقفنا معروف تماماً. ولقد استمعنا في المناقشة العامة هذا العام إلى عدد كبير من الوفود تعيد التأكيد على شعورها بأن تكوين مجلس الأمن لم يعد يعكس واقع اليوم. فالمفهوم السائد هنا وخارج هذه القاعة، في العالم الأكاديمي والسياسي، هو أن هذا المجلس لم يعد يعكس النظام الجغرافي السياسي الجديد في العالم. إذ أنه يفتقر إلى الشرعية. ونحن نشاطر هذا الرأي تماماً.

وكان كيشوري محبوباني ممثل سنغافورة قد قدم تشبيهاً لطف بكثير، تصور فيه قطارا متحركاً قفز هو عليه ثم سيضطر إلى القفز منه خلال شهرين. وآمل أن يتوقف هذا القطار ليعيد النظر في جدولته مع شركة السكك

أما فيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء المجلس، فنحن نرى من الأمور العاجلة والضرورية تصحيح الاختلال الحالي بكفالة مزيد من التوازن والإنصاف في التمثيل الجغرافي السياسي وتعزيز مشاركة البلدان النامية. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يؤكد مجدداً تأييده للمقترحات المحددة التي قدمتها الدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، ولا سيما المتعلقة منها بزيادة عدد أعضاء المجلس. وتبرهن مقترحات الحركة جميعاً على رغبتها في تعزيز فعالية هذه الهيئة الهامة وطابعها التمثيلي.

وإضافة إلى ذلك، يود وفدي أن يسلط الضوء على أنه ينبغي لدى إجراء أي زيادة في عدد الأعضاء الذين يتكون منهم المجلس أن تؤخذ بعين الاعتبار الرغبة التي أعربت عنها أفريقيا في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المعقود في هراري عام ١٩٩٧. وينبغي وفقاً لذلك الموقف زيادة عدد مقاعد المجلس ١١ مقعداً. إذ ينبغي تحقيقاً للعدالة، وبالنظر إلى أن أفريقيا تمثل الأولوية الرئيسية لدى المجلس وأن هذه القارة تضم أكبر عدد من الدول الأعضاء في المنظمة، أن يُخصَّص لأفريقيا مقعدان دائمان بالتناوب لهما نفس الحقوق التي لبقية الأعضاء الدائمين ومقعدان غير دائمين يتم اقتسامهما وفقاً لمعايير منظمة الوحدة الأفريقية وأي عناصر أو تحسينات تجرى على تلك المعايير في المستقبل. ونحن نعتبر أن زيادة عدد أعضاء المجلس إلى ٢٦ عضواً على الأقل ستعطي المجلس شرعية وتمثيلاً ومصادقية بقدر أكبر دون الانتقاص من فعاليته بأي شكل.

السيد شوماخر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن استهل كلمتي بشكر جميع الوفود على دعمها القوي لألمانيا في انتخابات عضوية مجلس الأمن. ونحن نعتبر ذلك تصويتاً ساعداً بالثقة في سياسة ألمانيا الخارجية وسياساتها تجاه الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد لكم مرة أخرى أن عضويتنا في

وبينما نتفهم الرغبة في بث الحياة في النقاش المتوقف إلى حد ما بشأن الإصلاح، نرى أن السير في الاتجاه الخاطئ لن ينجم عنه في النهاية إلا تثبيت الأوضاع الراهنة للأبد. ولذلك لن تتمكن ألمانيا من تأييد هذا الاقتراح.

وما زلنا نرى أن خفض ودمج خيارات الإصلاح المختلفة الواردة في تقرير الفريق العامل مفتوح باب العضوية قد يكونا خطوة أولى نحو الشروع في إصلاح ذي معنى لمجلس الأمن. وفضلا عن ذلك، ينبغي أن نتساءل عما إذا كان الفريق العامل مفتوح باب العضوية قد استنفد وسائله وقوته بعد عشر سنوات من العمل وما إذا كان ينبغي للجمعية العامة أن تمنحه زحما سياسيا وولاية جديدين وأكثر تركيزا.

السيد زانغ ييشان (الصين) (تكلم بالصينية): نود

أن نعرب، كما فعلت جميع الوفود الأخرى، عن صدمتنا من حادث التفجير في بالي الذي قُتل وأصيب فيه العديد من الأبرياء. وندين تلك الأعمال بقوة، ونود أن نقدم تعازينا إلى حكومة إندونيسيا وإلى أسر كل من لقوا حتفهم أو جرحوا في الحادث.

وأود أن أعرب عن تقديري لرئيس الفريق العامل المعني بإصلاح المجلس، المنشأ أثناء الدورة الماضية للجمعية العامة، السيد هان سونغ - سو، ونائبي الرئيس، السفير انغولفسون والسفيرة دورانت، على جهودهم الحثيثة لضمان العمل السلس للفريق العامل. ونحن نعتقد أن رئيس الفريق العامل المنتخب حديثا سيوجه أعمال الفريق بالتأكيد نحو نتيجة إيجابية. ونود أيضا أن نشكر سفير الكاميرون على تقديمه التقرير السنوي لمجلس الأمن.

لقد أعرب الوفد الصيني من قبل عن وجهة نظره بشأن التقرير السنوي. وأود أن أشدد على أن التقرير السنوي لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة هذا العام يتميز

الحديدية. وهذه الشركة هي، كما أفهم الأمر، أعضاء الأمم المتحدة والجمعية العامة.

في بداية دورة الجمعية العامة هذه، قبلنا عضوين جديدين في الأمم المتحدة. ومرة أخرى أظهرت هذه المناسبة السعيدة جدا مدى السرعة التي ازداد بها عدد أعضاء الأمم المتحدة خلال الأعوام السبعة والخمسين الماضية. فلقد تضاعف عدد الأعضاء خلال تلك الفترة أربع مرات تقريبا. إن تكوين المجلس هذا لا يعكس حاليا بشكل ملائم التغييرات التي طرأت على الإسهامات في السلم والأمن ولا المصلحة المتزايدة لجميع مناطق العالم في الشؤون الدولية. ونحن نعيد التأكيد على اعتقادنا بأنه لا بد من تغيير هذا الوضع إذا أرادت منظومة الأمم المتحدة ككل أن تحفظ سلطتها وتعززها.

ولذلك تؤيد ألمانيا زيادة عدد المقاعد في كلتا الفئتين، ثم إجراء عملية استعراض لتقييم هذا الإصلاح بعد فترة زمنية محددة، وهذه خطوة أولى نحو إصلاح حق النقض مثلما اقترحه وزير الخارجية فيشر، وتؤيد إحراز المزيد من التقدم في إصلاح أساليب عمل المجلس، وهي عملية اكتسبت بالفعل زحما إيجابيا جدا.

وليس بوسعنا إلا أن نحذر من المقترحات التي من الواضح أنها تستهدف الحلول المؤقتة، مثل زيادة عدد المقاعد غير الدائمة فقط وبالتالي حصر المناطق الكبرى وهي أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - وحتى آسيا إلى حد ما - في المقاعد غير الدائمة للأبد. إن الحلول المؤقتة حلول ضعيفة، والحلول الضعيفة حلول سيئة. وهذه الحلول تناقض ما ورد في إعلان الألفية من رغبة رؤساء دولنا وحكوماتنا في: "إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه".

بشكل جديد يبرز النقاط الرئيسية ويقلل حجم التقرير. وينسجم هذا مع مطالب ورغبات الدول الأعضاء. كما أنه نتاج الجهود التعاونية لأعضاء المجلس.

وفي العام الماضي تم تحسين أسلوب عمل مجلس الأمن من خلال زيادة الشفافية وتعزيز الكفاءة. ولا بد من الحفاظ على هذا الزخم. وفي العام الماضي، كان مجلس الأمن، بوصفه الجهاز الرئيسي المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين، قد تكيف مع الأوضاع، وظل ينظر بسرعة في القضايا الرئيسية، ويتخذ الإجراءات في الوقت المناسب. وبصفة خاصة، فإن مجلس الأمن، بعد الأحداث الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر، أصدر على وجه السرعة القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وأنشأ لجنة مكافحة الإرهاب، فأوجد بذلك وسيلة لا غنى عنها للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب.

وفي نهاية المطاف، فإن القضية الرئيسية للسلم والأمن الدوليين - كيف ومتى ينبغي لمجلس الأمن أن يتولى بفعالية الدور والمسؤوليات الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة - لا تزال إحدى القضايا التي تستحق دراستنا المتعمقة والمتصلة.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن إصلاح مجلس الأمن. فخلال ما يزيد على ٥٠ عاما منذ إنشاء هذه المنظمة زاد عدد أعضائها من ٥١ إلى ١٩١ عضواً، وأغلبية الزيادة من البلدان النامية. وبدخول البشرية القرن الحادي والعشرين، أصبحت التحديات التي تواجهها أكثر تعقيداً من أي وقت مضى. وبينما يضطلع مجلس الأمن بالمهمة المقدسة لصون السلم والأمن الدوليين، متكيفاً مع الحالات الجديدة بغية التصدي بشكل أفضل لتحديات جديدة، ينبغي له أن يواكب مضي الزمن وأن ينفذ الإصلاحات الواجبة والضرورية.

وفي هذه اللحظة الحاسمة التي تجري فيها تغييرات رئيسية في أفغانستان، يجب على مجلس الأمن أن يعمل في تضامن على اتخاذ قرارات هامة وعلى الاضطلاع بالدور الرئيسي في التنفيذ الكامل لاتفاق بون والقضاء على الطالبان وأساس القاعدة.

وبفضل مجلس الأمن وجهود جميع الأطراف، حدثت تغييرات إيجابية في بعض مناطق الصراع في أفريقيا. ومع ذلك، لا تزال أعمال المجلس قاصرة عن الوفاء بتطلعات البلدان الأفريقية. وينبغي للمجلس أن يغتتم الوقت لبذل مزيد من الجهود ولتقديم الدعم الإيجابي إلى الاتحاد الأفريقي وغيره من المنظمات الإقليمية لكي تعمل من أجل تحقيق نتائج ملموسة في حل النزاعات في أفريقيا.

وينبغي أن تكون المهمة الأساسية للإصلاح هي علاج الاختلال في التشكيل الحالي للمجلس بحيث يمكن زيادة تمثيل البلدان النامية على أساس الأولوية بما يتفق ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل. وهذا هو ما يتطلع إليه كثير من الدول الأعضاء، كما أنه الفهم المشترك لأغلبية الدول الأعضاء.

وتحسين أساليب العمل في مجلس الأمن يشكل جزءاً هاماً من إصلاحه. ونحن نقدم الدعم إلى المجلس في جهوده

وفي نفس الوقت، نود أن نشير إلى أن الدور الذي يضطلع به مجلس الأمن في الشرق الأوسط بشأن القضية الفلسطينية لا يزال غير كاف، رغم أن المجلس قد اتخذ

على نحو أفضل بمسؤولياته التي عهد بها إليه ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلم والأمن الدوليين.

السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أود أولاً أن أعرب عن أعمق تعازينا لحكومة وشعب إندونيسيا وللضحايا وأسرههم إثر الهجمة الإرهابية الشنيعة التي ارتكبت في جزيرة بالي يوم السبت الماضي. ونتقدم بتعازينا الخاصة إلى حكومة وشعب استراليا، اللذين ينتمي إليهما أكبر عدد من الضحايا والمصابين. وبوصفنا شعباً وبلداً استهدفه الإرهاب سنوات طوال، نتشاطر الحزن والألم اللذين يشعر بهما من عانوا من أهوال الإرهاب الدولي مؤخرًا.

وتتضم دولة إسرائيل صوتها إلى الدول الأعضاء الأخرى في دعم إصلاح مجلس الأمن، سواء في هيكله أو في أساليب عمله، بغية تحقيق تمثيل أكثر عدلاً وشفافية أكبر من شأنهما أن يزيدا من فعالية هذه الهيئة ومصادقيتها.

لقد بينت الـ ٥٧ سنة الماضية أن العالم يتغير، وغالباً ما يحدث هذا التغير بسرعة لا تصدق، إلا أن عجلة التغير تدور ببطء أشد بكثير داخل هذه القاعات. ومنذ آخر توسيع لمجلس الأمن عام ١٩٦٥، انضمت أكثر من ٧٠ دولة جديدة إلى الأمم المتحدة وتحول الهيكل العالمي بصورة جذرية وأصبح جدول أعمال المجتمع الدولي مختلفاً اختلافاً كبيراً عن ذلك الذي توخاه واضعو الميثاق.

وعندما تحدث كل هذه التغيرات معا تؤثر على قدرة مجلس الأمن على الوفاء بمسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وانتهاء الحرب والتقدم المحرز في مجال القضاء على الاستعمار وتحديات العولمة تسهم جميعاً في تقدم البشرية ككل. وفي نفس الوقت، فإن تهديدات جديدة وأعداء لا نراهم، مثل الإرهاب الدولي والأمراض المتفشية والتباين المتزايد بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية،

الرامية إلى تحسين أساليب عمله وزيادة مشاركة غير الأعضاء فيه وتعزيز شفافيته، بينما يضمن كفاءته وسلطته.

وفي السنوات القليلة الماضية بذل المجلس جهوداً ضخمة أسفرت عن نتائج يُعترف بها على نطاق واسع. وينص تقرير الأمين العام المعنون "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغيرات" على ما يلي:

"أحرز مجلس الأمن على نحو ملحوظ تحسناً في أساليب عمله خلال السنوات القليلة الماضية... وقد أصبح المجلس أكثر شفافية بإتاحة فرص أكبر لأعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع للمشاركة في أعماله. وقد ظل هناك عدد متزايد من الجلسات العلنية بمشاركة من الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن، وجلسات الإحاطة لأعضاء المنظمة على نطاق أوسع، وتعزيز ترتيبات المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات". (A/57/387، الفقرة ٢١)

ويرى وفد بلادي أن المجلس سيحرز تقدماً أكبر في هذا الصدد بفضل الجهود المشتركة من جانب الدول الأعضاء.

ويؤثر إصلاح المجلس على المصالح المباشرة لجميع الدول. ويتطلب تعقد المصالح المتضاربة عملية تدريجية للتوصل إلى توافق في الآراء على نطاق واسع يركز على دراسة جادة ومداومات متعمقة. ولا يمكن أن يكون هناك حل سريع. فمن الضروري لنا عند معالجة هذه القضية الهامة ألا يكون لدينا إحساس بالإلحاح فحسب، بل والأهم من ذلك، أن نتحلى بالصبر والحكمة أيضاً. وفي الوقت الحالي، لا يزال الفريق العامل المفتوح باب العضوية هو المحفل المناسب لهذه المناقشة.

والصين على استعداد للمشاركة بفعالية في مناقشة إصلاح مجلس الأمن والعمل مع جميع الأطراف الأخرى من أجل زيادة تعزيز دور المجلس لكي يتمكن من الاضطلاع

السيد طيب (المملكة العربية السعودية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي أن استهل بياني بالحديث أولاً عن تقرير مجلس الأمن الذي هو موضع نقاش الجمعية العامة هذا اليوم. إن وفد بلادي يود في البداية أن يشيد بإنجازات مجلس الأمن خلال العام الماضي في خدمة قضايا الأمن والسلام في كثير من مناطق العالم. ويود في الوقت نفسه أن يؤكد على مدى الأهمية البالغة التي نعلقها لاضطلاع مجلس الأمن بدوره وكامل مسؤولياته المنوط بها لصون الأمن والسلام بشكل فعال في جميع مناطق العالم. وإننا نرى وجود تلازم بين دور المجلس النشط والفعال في تطبيق مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وبين استتباب الأمن والاستقرار في العالم، فكلما كان هناك عزم وتصميم من قبل مجلس الأمن في مواجهة التحديات الأمنية، اتسعت رقعة السلام والرخاء في العالم.

ومع بالغ تقديرنا لاهتمام مجلس الأمن في الفترة السابقة بمنطقة الشرق الأوسط حيث تمكن المجلس من إصدار أربعة قرارات اعتمد معظمها بالإجماع، اعتباراً من شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، فإنه في ذات الوقت ينتابنا شعور بالقلق من أن معظم القرارات التي أصدرها المجلس في هذه الفترة لا تزال غير منفذة تنفيذاً كاملاً. وذلك حسب ما جاء في التقرير. فإسرائيل رفضت تنفيذ تلك القرارات التي تطالب بوقف إطلاق النار فوراً وانسحاب القوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية. كما رفضت إسرائيل السماح بالدخول لفريق تقصي الحقائق بشأن الفظائع التي ارتكبتها جيش الاحتلال الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين.

إن رفض إسرائيل تنفيذ هذه القرارات الصادرة عن مجلس الأمن ما هو في الواقع إلا دليل جديد على مدى استهانة هذه الدولة بالأمم المتحدة واستهتارها بمجلس الأمن وبالمجتمع الدولي، الأمر الذي يشكل ظاهرة خطيرة في العلاقات الدولية ويلحق أضراراً جسيمة بعمل مجلس الأمن ومصادقته وفعاليته. كما أن رفض تنفيذ قرارات مجلس

تشكل كلها نوعاً جديداً من التحدي للسلام والأمن الدوليين.

ولا بد للأمم المتحدة من أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد، وفي هذه الأثناء يجب على مجلس الأمن أن يتغير أيضاً. وفي نفس الوقت، يجب أن تمارس الحرص الشديد على صون فعالية المجلس.

وتعتقد إسرائيل أن توسيع مجلس الأمن مسألة هامة في ضوء الزيادة الملحوظة في عضوية الأمم المتحدة لكي يجسد بشكل أفضل التعددية الواسعة لمصالح الدول الأعضاء. ومع ذلك، فمن الضروري إيجاد التوازن الواجب بين ضمان تجسيد المجلس لإرادة الأوسع نطاقاً للمنظمة والحاجة إلى المحافظة على قدرة المجلس على الوفاء بمسؤولياته بموجب الميثاق.

وتعتقد إسرائيل أيضاً أن تحسين إمكانية الوصول إلى إجراءات المجلس لن يسفر إلا عن خدمة مصالح المنظمة.

ولا شك في أن زيادة الاعتماد على الجلسات المفتوحة واستخدام أساليب أكثر فعالية وموثوقة لنقل المعلومات إلى الدول الأعضاء سيزيدان الشفافية والثقة في أعمال المجلس. وهذا ليس من شأنه أن يجعل الدول الأعضاء قريبة من أعمال المجلس فحسب، ولكن أن يوفر أيضاً مزيداً من الفهم لقرارات المجلس وسط المجتمع الدولي عموماً.

وإسرائيل تؤيد هذا التغيير ما دام يمضي بالمنظمة قدماً نحو الهدف النهائي المتمثل في زيادة الكفاءة والفعالية. ولذلك يجب أن يعبر هذا التغيير عن الاتفاق العام بين الدول الأعضاء لتعزيز التعاون بدلاً من أن يزيد الانقسام.

وختاماً، أود أن أكرر تأكيد إيمان وفدي بأن ملاك الأمر في زيادة الموثوقية والفعالية يكمن في قدرة المجلس على أن تتمثل فيه أوسع طائفة من الثقافات والآراء مع الاحتفاظ بقدرته على العمل بانسجام ومسؤولية.

في أفريقيا، وفي البلقان وقبرص. فالمملكة العربية السعودية تؤيد تماما جهود مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة الهادفة إلى استتباب الأمن والسلام في هذه المناطق.

إن المملكة العربية السعودية تدعم الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وتشارك فيها بكل فعالية وفق قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ولن تتوانى بلادي في ملاحقة الإرهاب وضرب قواعده باعتباره آفة خطيرة ضد الإنسانية جمعاء. على أنه ينبغي التأكيد في موضوع مكافحة الإرهاب على الأمور التالية.

أولا، إن الإرهاب ظاهرة عالمية لا وطن ولا دين ولا جنس لها ويجب التعامل معها في إطارها الحقيقي وعدم السعي لإلصاق الإرهاب بدين أو شعب محدد. ثانيا، إن الاحتلال الأجنبي لأراضي الغير يعتبر أبشع صور الإرهاب لذلك يجب القضاء عليهما معا. ثالثا، إن مقاومة الاحتلال الأجنبي عمل مشروع. بموجب قرارات ومعاهدات منظمة الأمم المتحدة. رابعا، إنه لا ينبغي في سبيل مكافحة الإرهاب ضرب الشعوب الآمنة.

فيما يتعلق بمناقشة البند ٤٠ من جدول الأعمال الخاص بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن والمسائل ذات الصلة، فإن وفدي بلادي يتفق تماما مع ما جاء في تقرير الأمين العام حول تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والذي يشير إلى أنه لا بد لمنظمة الأمم المتحدة، لكي تؤمن أهميتها وبقائها، أن تواصل التغيير والتأقلم والتعلم. وأنه لن يكون أي إصلاح للأمم المتحدة إصلاحا كاملا دون توسيع نطاق مجلس الأمن الذي طال انتظاره.

وفي الواقع إن الدعوة المتصاعدة لإدخال إصلاحات على أداء وهيكل أجهزة الأمم المتحدة، وفي مقدمتها مجلس الأمن، إنما تنطلق من شعور عدد كبير من الدول الأعضاء في المنظمة بأن العالم لا يزال بعيدا عن رؤية تحقيق المقاصد التي

الأمن الواحد تلو الآخر يعكس، من جهة أخرى، تصميم دولة إسرائيل على إدامة احتلالها الأراضي الفلسطينية والعربية، والإمعان في إحهاض أية جهود دولية تستهدف إحلال السلام في الشرق الأوسط.

وفي الوقت الذي جنح فيه العرب جميعا للسلم عندما اعتمدت القمة العربية في بيروت في شهر آذار/مارس الماضي مبادرة صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية، الداعية إلى إقامة سلام شامل وعادل وفق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، مما يفضي إلى توقيع معاهدة سلام يتحقق بموجبها الانسحاب الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، مقابل علاقات سلام طبيعية بين العرب وإسرائيل، كان رد إسرائيل أن قامت في اليوم التالي لاعتماد القمة العربية هذه المبادرة باجتياح أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وارتكاب أبشع المجازر الدموية والجرائم ضد أبناء الشعب الفلسطيني الأعزل، وحصار قيادته الشرعية.

وأمام هذا الوضع الخطير الناجم عن استهانة إسرائيل بقرارات مجلس الأمن، ومعاداة الجهود السلام في المنطقة، يصبح لزاما على المجتمع الدولي أن يتحرك ويتخذ التدابير الضرورية التي تحفظ للمجلس مصداقيته وهيئته، وأن يكون هذا الإجراء بنفس القدر من الحزم والقوة والردع الذي اتبعه المجلس مع الدول الأخرى التي لم تحترم وتنفذ قراراته. عندئذ سوف تنصاع إسرائيل لإرادة المجتمع الدولي وتنفذ قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة باحتلالها الأراضي الفلسطينية والعربية، وبالتالي سوف يتحقق السلام والاستقرار في ربوع الشرق الأوسط.

لقد تابعت بلادي بارتياح دور مجلس الأمن في تعزيز الأمن وإعادة الاستقرار وتسوية المنازعات في مناطق عديدة

ونعرب عن أملنا ألا يفلت مرتكب أو مرتكبو تلك العملية الشنيعة من العقاب.

ويرحب وفدي بجمع هذين البندين قيد النظر وذلك في سبيل زيادة الكفاءة في عمل الجمعية العامة. كما نود أن نتوجه بالشكر إلى رئيس مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، السيد مارتن بلنغا - إيبوتو ممثل الكاميرون، وذلك لتقديمه التقرير السنوي السابع والخمسين لمجلس الأمن إلى الجمعية العامة. ونعتبر أن التقرير السنوي للمجلس والذي يحال إلى الجمعية العامة بشأن عمله مناسبة هامة للعضوية الأوسع في المنظمة من أجل تكوين فهم أوسع لأعمال المجلس خلال المرحلة التي يغطيها التقرير. والتقرير يعزز العلاقة المؤسسية بين مجلس الأمن والجمعية العامة، التي تم التأكيد عليها في المادتين ١٥ و ٢٤ من الميثاق. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بقرار مجلس الأمن عقد جلسة علنية الشهر المنصرم بغية مناقشة التقرير قبل إحالته إلى الجمعية العامة. وهذا يعكس مدى الجدية التي يضطلع بها المجلس عند ممارسة تقديم القرارات السنوية هذه، ويعكس كذلك تحلي المجلس بروح المساءلة حيال العضوية الأوسع في المنظمة، والتي باسمها جميعا يعمل المجلس.

ويرحب وفدي بالصيغة الجديدة والمحسنة لتقرير هذا العام، والذي يعكس رغبة المجلس في تحسين منهج أساليب عمله وضمن تطويرها وذلك استجابة للملاحظات العديدة التي تقدمت بها كافة الدول الأعضاء على مدى السنين. ونحن نرحب بالمحاولة التي بذلت لإجراء تحليل لعمل المجلس خلال الفترة التي أعطاها التقرير - وهو تحليل نادت به وفود كثيرة في الماضي. إن وفدي يحيي أعضاء المجلس، بمن في ذلك وفدا سنغافورة، والمملكة المتحدة وغيرها، على جهودهم الجدية لتحسين صيغة وجودة التقرير. كما أننا نتطلع إلى إجراء تحسينات أكبر على التقارير في المستقبل، لا سيما على الجزء التحليلي، وذلك من خلال تضمين مزيد من التفاصيل

تضمنها ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما الهدف الرئيسي من إنشائها، وهو إنقاذ الأجيال من ويلات الحروب وتحقيق السلام والأمن والعدالة والتنمية الاجتماعية والرخاء لجميع الأمم.

ولعل تشكيل الفريق العامل المفتوح باب العضوية لإصلاح مجلس الأمن عام ١٩٩٣ يعكس توافق الدول الأعضاء على ضرورة إدخال الإصلاحات المطلوبة في مجلس الأمن سواء ما يتعلق بزيادة عدد أعضائه بما يحقق التمثيل الجغرافي العادل لجميع مناطق العالم، من جهة، أو من ناحية تطوير أساليب عمل المجلس وشفافية أعماله. بيد أنه لمن المؤسف حقاً بعد هذه المدة الطويلة أن لم يتمكن الفريق العامل من التوصل إلى اتفاق حول مسائل عديدة منها مسألة عدد الأعضاء الجدد الذين يضافون إلى المجلس، ومن منهم يتمتع بصفة العضو الدائم، ومسألة حق النقض.

وفي إطار عملية إصلاح مجلس الأمن ومسألة زيادة عضويته، فإننا نرى أهمية أخذ الأمور التالية في الاعتبار: ١ - إن أية إصلاحات ينبغي أن لا تؤثر في فعالية المجلس وقدرته على حفظ الأمن والسلام، ٢ - أن لا يقتصر دور المجلس في المحافظة على الأمن والسلام، بل أن يعمل على منع نشوب الصراعات في العالم وبناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع، ٣ - إلزام جميع الدول الأعضاء بتنفيذ قرارات المجلس بشكل كامل ودون انتقائية وفي جميع مناطق العالم، ٤ - زيادة الشفافية في عمل المجلس.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): بداية، وبالنيابة عن حكومتي، استحووا لي أن أعرب عن خالص المواساة إلى حكومة وشعب إندونيسيا، وإلى أستراليا وغيرها من البلدان التي فقدت رعاياها، وكذلك إلى عائلات ضحايا التفجير الإرهابي في بالي. ونحن ندين التفجير أشد الإدانة،

عقد العديد من الجلسات العلنية وجلسات الإحاطة الإعلامية الدورية الشهرية حول الوضع في الميدان. ونسجل أن المجلس عقد ما مجموعه ٢١ اجتماعاً بشأن تلك القضية، وتم اعتماد أربعة قرارات والإدلاء ببيانات رئاسيين. ولسوء الطابع، فإن زيادة عدد الجلسات حول الموضوع لم يكن لها تأثير على الوضع في الميدان. فإما أن إسرائيل ظلت تتجاهل قرارات المجلس أو تتلاعب بها، وإما أن المجلس لم يكن قادراً - وهذا هو الأغلب - على القيام بأي شيء مهم لأنه منع من ذلك. ونحن نعتقد اعتقاداً كبيراً أن المجلس لو وافق على إنشاء قوة تابعة للأمم المتحدة أو قوة دولية للمراقبة في الأراضي المحتلة، لكنا قد تفادينا المزيد من العنف الذي وقع ولساعد الوضع اليوم على إيجاد تسوية على أساس التفاوض.

إن قضية فلسطين هي من أقدم البنود المدرجة على جدول أعمال المجلس، ومع ذلك لم تتم تسويتها حتى الآن. وإخفاق المجلس في ممارسة سلطته حول هذه القضية يقوض مصداقيته. فقد آن الأوان لأن يضطلع مجلس الأمن بدور أكثر فعالية وأن يساهم في تحسين الوضع في الميدان.

وثمة موضوع آخر ما زال يشكل مأزقاً أمام المجلس وهو الوضع في العراق. فالقضية العالقة المتمثلة في حيافة العراق المزعومة لأسلحة الدمار الشامل قد حالت دون رفع الجزاءات المفروضة على ذلك البلد. ونوقش هذا الموضوع مرة أخرى وبشكل نشط في المجلس - وبشكل أدق فيما بين الدول الدائمة العضوية في المجلس. ولقد واجه المجلس، وهو يعالج هذه القضية، إحدى المراحل الأكثر صعوبة وحساسية في تاريخه. فبموجب قراره قد تحسم الحرب أو السلام، وهذا القرار سيؤثر ليس على شعب العراق فحسب، وإنما على المجتمع الدولي بأكمله أيضاً. وبديهي أننا يحدونا الأمل والتوقعات بأن تعمل كل الدول الحبة للسلام من أجل التوصل إلى حل القضية بشكل سلمي ومن خلال الأساليب

ذات الصلة بمقررات وإجراءات المجلس، تؤدي إلى تفهم أفضل للقضايا التي يناقشها المجلس. وبإمكان المجلس، على سبيل المثال، أن يطلع باقي الأعضاء بالظروف التي لها تأثير على قراره النهائي بشأن أي حالة معينة. فالوصف المفصل للاجتماعات والجلسات العينية والمغلقة للمجلس - بدلاً من مجرد قائمة بهذه الجلسات - سيكون له بالتأكيد فائدة أكبر على الدول الأعضاء. ونحن نرى أن الموقع الدائم لرئاسة مجلس الأمن على الإنترنت مفيد للغاية لتمكيننا من متابعة أعمال المجلس.

وبشأن الجوانب الموضوعية من عمله، فمن الواضح أنه قد حدثت زيادة كبيرة في المهام المناطة بالمجلس خلال الفترة المشمولة في التقرير. وفي السنوات الأخيرة، ركز المجلس عمله بشكل كبير على أفريقيا، التي ما زالت تستوجب رعاية المجلس الكاملة. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بإنشاء الفريق العامل المخصص لأفريقيا، برئاسة السفير كونجول ممثل موريشيوس. وبإمكان المجلس بالفعل أن يطالب بحصة عادلة من جائزة نوبل للسلام المرموقة، والتي نالها الأمين العام والأمم المتحدة بشكل كامل لمساهمتهما في صون السلم والأمن الدوليين.

إن التوفيق في إنشاء حكومة انتقالية في أفغانستان، وتنظيم انتخابات سلمية في سيراليون واستقلال تيمور الشرقية هي ضمن الإنجازات الهامة للمجلس خلال الفترة قيد الاستعراض. ونحن نهنئ المجلس، وكذلك كافة الرجال والنساء المنتمين للعديد من الدول الذين عملوا في بعثات الأمم المتحدة، بمساهماتهم في صون السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك، فإن وفدي يشعر بخيبة الأمل حيال موضوع الشرق الأوسط وفلسطين، فقد تعذر على المجلس الاضطلاع بدوره الذي كان من المتوقع القيام به. ونحن نرحب بمناقشة المجلس للقضية الفلسطينية بتواتر أكبر، فقد

وهذان البيانان بالغاً الأهمية في وقت يسعى المجلس فيه إلى ممارسة سلطته وسلطة الأمم المتحدة في عملية إيجاد حل لمسألة العراق.

وماليزيا تؤيد بشدة مطالبة الأمين العام وقادة عالميين آخرين بضبط النفس وبالحل السلمي للقضية، كي نجنب الشعب العراقي المزيد من المعاناة. ونرجو ارتياد جميع السبل الدبلوماسية والتعاون من جميع الأطراف المعنية. ونحث العراق على السماح بعودة غير مشروطة لمفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة، والامتنال لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى المجلس أن يتصرف بشجاعة وحكمة وأن ينظر في كل جوانب وآثار إجراءاته فهيئته ومصادقته مرهونان بهذا.

كذلك ينبغي أن يستمع مجلس الأمن إلى آراء جميع أعضاء المنظمة، ويرحب وفدي في هذا الصدد بقرار المجلس عقد مناقشة علنية حول هذه المسألة يوم الأربعاء ١٦ تشرين الأول/أكتوبر. ونرجو أن، نشارك في تلك المناقشة الهامة.

ويتقدم وفدي بالتهنئة لرئيس لجنة مكافحة الإرهاب التابعة للمجلس، لقيادته الدينامية ويهنئ أعضاء اللجنة الآخرين بإسهامهم في تفعيل عمل اللجنة. كذلك نشيد بجميع الدول أعضاء الأمم المتحدة لتعاونها في تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وهذا دليل ممتاز على فعالية النهج المتعدد الأطراف عندما تتعاون جميع الدول الأعضاء في تنفيذ قرارات المجلس.

ونحن نرجو أن تحافظ جميع الدول الأعضاء على هذا المستوى من التعاون في تنفيذ جميع قرارات المجلس. فالأمر للأسف ليس كذلك دائماً. والمؤسف أنه كانت هناك انتقائية في النهج المتبع إزاء تنفيذ قرارات المجلس وفي أعمال الامتنال دون تمييز - وهذا واقع أشار إليه الأمين العام نفسه.

الدبلوماسية وليس من خلال العمل العسكري، الذي ينادي به بشكل نشط في بعض الأوساط.

وفي قضية لها ما لهذه القضية من أهمية يصبح من المحتم أن تعتمد آراء جميع أعضاء المجلس على قراره النهائي. ومن المحبط أنه في الوقت الذي يفتح المجلس على زيادة العضوية من خلال مناقشاته وجلسات إحاطته يواصل ١٠ من الأعضاء غير الدائمين، أو بمعنى أدق، ١٠ من الأعضاء المنتخبين في المجلس، وقوفهم في الظلام، حسب قول كثيرين منهم، والأعضاء الدائمون منشغلين في مشاورات خاصة فيما بينهم على مدى عدة أسابيع.

ويأتي تهميش أعضاء المجلس المنتخبين مخالفاً لروح ونص ميثاق الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي يميز فيه بين فتحي أعضاء المجلس، لا يميز الميثاق بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين أو المنتخبين، فلكل منهم الحقوق ذاتها في أن يستشاروا في كل القضايا المطروحة على المجلس حتى وإن لم يتمتعوا بحق التصويت.

ولدى بحث مسألة العراق ينبغي أن يصغى المجلس إلى كلمات الأمين العام الذي حثنا في بيانه إلى الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ على إعادة تكريس أنفسنا لمبادئ ومقاصد هذه المنظمة وعلى مركزية العملية المتعددة الأطراف. وتتساوى مع هذا في الأهمية ملاحظات الممثل الدائم للمملكة المتحدة، وهي عضو دائم، في الجلسة العلنية للمجلس في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ عند مناقشة تقرير المجلس المقدم إلى الجمعية العامة، حيث قال:

”لا يمكن لأي بلد أن يؤدي دوراً فردياً في عالمنا المعاصر، ولكن ينبغي لكل بلد أن يضطلع بدور يضيف إلى قوة الأهداف الجماعية للأمم المتحدة“ (S/PV.4616)

شيء ملموس ونحن نقرب من العام العاشر لهذه المناقشات. وفي غضون ذلك فإن ما تحقق من تقدم للآن بالنسبة لأساليب عمل المجلس ينبغي أن يدون - وفق اقتراح الأمين العام - لكفالة أن تظل الترتيبات التي تم التوصل إليها بشأن هذه القضايا صفة دائمة للمجلس. وهذا أمر مهم للاحتفال بالتقدم الحز للآن وللاستمرارية، إذ يتحرك أعضاء المجلس، إلى جانب الأعضاء الدائمين، ذهاباً وحيثة بعد قضاء مدد ولايتهم القصيرة للغاية.

وختاماً فإن وفدي يغتنم هذه المناسبة لكي يهنئ وفود إسبانيا وألمانيا وأنغولا وباكستان وشيلي بانتخابهم مؤخراً أعضاء جدد غير دائمين في مجلس الأمن اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ولدينا ثقة في أنهم لن يفيدوا الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في الاضطلاع بمسؤولياتهما، بوصفهم أعضاء في المجلس، في مسألة صون السلم والأمن الدوليين، فحسب، بل ويثرون مناقشات المجلس أيضاً.

السيد فضايفارد (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): استحو لي أن أبدأ بالإعراب عن تعازينا لشعب وحكومة إندونيسيا ولأسر الذين قضوا حتفهم نتيجة للهجوم الإرهابي الوحشي في بالي.

وأقدم بالشكر في البداية إلى السفير بيلينغا ايوتو ممثل الكامبيرون، ورئيس مجلس الأمن على عرضه التقرير السنوي للمجلس المقدم إلى الجمعية العامة.

فبعد النظر الدقيق في التقرير المقدم من المجلس، نسلم ونرحب بالتحسينات الملحوظة في محتواه وشكله. وبصفة عامة فبدلاً من التجميع البسيط أو الوصف الكمي لأنشطة المجلس نجده يقدم، هذه المرة، وثيقة بمزيد من التحليل ومراعاة الانتقادات الأساسية الموجهة إليه لسنوات طويلة من أعضاء الجمعية العامة. إن ما تحقق هو إسهام في تحسين أسلوب المجلس في تقديم تقاريره. ونحن نشيد بجميع أعضاء

ووفدي يرجو ألا يغيب هذا الأمر الواقعي عن أعضاء المجلس في غمرة الجهود المذولة لتعزيز مصداقية المجلس.

ووفدي يؤيد بإخلاص مطالبة بعض أعضاء المجلس باعتماد مؤشرات واضحة ودقيقة لقياس عمل المجلس. ونرى أن يعكس أحد هذه المؤشرات فعالية المجلس أيضاً، وأن يكون هو مستوى امتثال الدول الأعضاء في تنفيذ قرارات المجلس.

ويأسف وفدي إذ أنه على الرغم من الجهود التي بذلها السيد هان سيونغ سو من جمهورية كوريا، سلف السيد كافان، والتي بذلها نائب رئيس الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، لم يتحقق إنجاز كبير في عمل الفريق. وإذا كان الفريق العامل قد أسهم كثيراً في إصلاح المجلس طوال الأعوام، وخاصة في تحسين أساليب عمله، فلم يحدث أي تقدم في قضايا هامة، ومنها بالتحديد توسيع عضوية المجلس ومسألة حق الرفض.

وتواصل المناقشة حول هذه القضايا الهامة، مثيرة للجدل ومتكررة وتدور في حلقة واحدة حتى ونحن نقرب من قضاء عقد كامل في هذه المناقشات في الفريق العامل في العام المقبل، ولذا فليس غريباً أن يتضاءل الاهتمام في السنوات الأخيرة فقد مضى عامان على تصميم رؤساء دولنا أو حكوماتنا على إصدار إعلان الألفية، ضمن ما أصدرنا، تكتيفاً للجهود الرامية إلى إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بكل جوانبه. فما لم تكن ثمة إرادة سياسية أكبر، من جانب المعنيين لدفع هذه العملية قدماً قد تنتهي هذه المناقشات إلى ممارسة عقيمة. وستكون الذكرى السنوية العاشرة لهذه المناقشات مناسبة جيدة لكي نجرد أعمال الفريق العامل ونتحسس طريقنا من هنا.

ونأمل أن يتولد زخم جديد في عمل الفريق العامل، مع قيادة الرئيس الحالي للجمعية، حتى يمكن التوصل إلى

الكثير مما يجب القيام به فيما يتعلق بإضفاء الصبغة الديمقراطية على عمله.

وبوجه عام، فقد تحسنت أساليب عمل المجلس أيضا إلى حد كبير خلال السنوات القليلة الماضية. ومما لا شك فيه أن الأفكار التي تم التعبير عنها والتقدم الذي تم إحرازه في الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن إصلاح المجلس قد أديا دورا مهما في هذه المجال. ويمكن للإجراءات وأساليب العمل الأفضل أن تولد قدرا أكبر من الفعالية والكفاءة وأن تجعل المجلس متناسقا مع الأعضاء بأسرهم. ونرى أن بعثات المجلس إلى المناطق المتأثرة بالصراعات أدوات مفيدة. كما توفر الجلسات الختامية الشهرية فرصة للمناقشة فيما بين الأعضاء وغير الأعضاء على الرغم من أن هناك أعضاء لديهم تحفظات بشأن تلك الجلسات.

ونحن نقر بأن الفترة قيد الاستعراض كانت استثنائية بالنسبة للمجلس بعدد من الطرق وكانت مليئة بالأحداث بصورة فريدة. وقد حددت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر أسلوب العمل وخيمت على أعمال المجلس في الفترة بأسرها. وبذلك، كان من المتوقع أن يؤدي المجلس دورا هاما في تنسيق الكفاح الدولي ضد الإرهاب. وكان لزاما على المجلس أيضا أن يتعامل مع الفوضى التي تسببت فيها طالبان والقاعدة في أفغانستان. وكان إجراء المجلس السريع في اعتماد القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وفي إنشاء لجنة مكافحة الإرهاب لإنجازه الرئيسي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب وقد أدى مجلس الأمن حينما اتحد في لحظة حيوية في تاريخ أفغانستان دورا مهما من خلال قراره السريع بالضغط من أجل التنفيذ الشامل لاتفاق بون. ومن المهم من الآن فصاعدا، أن يواصل المجلس الإسهام في مكافحة الإرهاب، بما يعزز دور الأمم المتحدة في هذا المجال، وفي التمسك بالانخراط الفعال من جانب المجتمع الدولي في أفغانستان.

المجلس، وخاصة السفير محبوباني ممثل سنغافورة وفريقه، على الماضي قدما وتحقيق هذه النتيجة.

ونلاحظ أن التقرير له شكل جديد. فهو منسق وأكثر تركيزا وإيجازا وأقصر ويتجنب التداخل والتكرار، مما يقلل تكلفة إصداره. ولذلك فنحن نؤمن أن التقرير الحالي، قد صحح، إلى حد ما، عيبا في الطريقة التي كان المجلس يقدم تقاريره بها إلى الجمعية العامة في السابق. وبينما هو أقل حجما بصورة كبيرة، فهو يقدم قدرا أكبر من المعلومات الإحصائية بشأن أنشطة المجلس.

وفيما يتعلق بمضمون التقرير، فقد أسعدنا أن نلاحظ وجود نظرة عامة تحليلية في مقدمة التقرير. وهذا هو أهم ابتكار في التقرير ويشكل جهدا تم بذله هذا العام للتصدي للنقد الأساسي الذي كان يتكرر عاما تلو الآخر في مناقشة الجمعية العامة لتقرير المجلس. ويركز هذا القسم ولأول مرة على مجالات أنشطة المجلس التي يهتم بها جميع أعضاء الأمم المتحدة.

كما يوضح التقرير، فقد تم عقد عدد قياسي من الجلسات المفتوحة للمجلس في الفترة قيد الاستعراض. ويبدو أن المجلس لم يعقد في تاريخه مثل هذا العدد من الجلسات العلنية. وقد كان لهذه الحقيقة تأثير إيجابي على المجلس في مجال الشفافية والانفتاح في عمله وفي علاقته مع جميع أعضاء الأمم المتحدة. وقد مكنت المجلس من إتاحة فرصة أكبر لغير أعضاء المجلس للمشاركة في عمله. ومن المهم أن يبيّن المجلس على إنجازاته لتعزيز روابط أوثق بين أعضاء المجلس وأعضاء الجمعية العامة. ويوضح السجل أن المجلس انفتح في الفترة قيد الاستعراض على المجتمع المدني أيضا من خلال اجتماعات بصيغة آريا تمكن المجلس من الاجتماع مع ممثلين عن المنظمات غير الحكومية. وينبغي ألا يكون هناك أي شك في أن المجلس لا يزال في بداية طريق طويل وأن هناك

نتاج مباشر للأهمية الكبيرة للمسألة وتنوع وجهات النظر والمصالح. وعلى الرغم من الافتقار إلى التقدم بشأن المسائل الرئيسية، لا نزال نعتقد أن عملية إصلاح مجلس الأمن ينبغي ألا تكون عرضة لجدول زمني محدد مسبقا وسطحي. ومن شأن أي محاولة لفرض قرار متسرع قبل أوانه أن تخاطر بإلحاق الضرر بتلك العملية الدقيقة للغاية. وهي على قدر كبير من الأهمية لجميع الدول الأعضاء في منظمتنا.

ونرى أنه نظرا لأهمية إصلاح المجلس وفي الوقت ذاته احترام مبدأ المساواة فيما بين جميع الدول الأعضاء، يجب بذل جميع الجهود للتوصل إلى أوسع اتفاق ممكن فيما بين الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بأهداف إصلاح المجلس، نواصل التمسك برأينا بأن هدف عملية الإصلاح هو، ويجب أن يظل، جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية وأكثر شفافية وأكثر مساءلة، وبذلك تساعد على تعزيز كفاءته وزيادة سلطته وسلطة الأمم المتحدة بأسرها. ونرى أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب، ضمن جملة أمور، زيادة عدد أعضاء المجلس إلى ٢٦ عضوا على الأقل بحيث يمكن للعالم النامي أن يصبح ممثلا بصورة أفضل.

وإضافة إلى ذلك، ينبغي الاهتمام برأي الأغلبية العظمى للدول الأعضاء التي تواصل التعبير عن عدم رضاها عن استخدام حق الرفض أداة غير ديمقراطية في عملية صنع القرار في مجلس الأمن. ومن الضروري أن ينعكس بوضوح في النتيجة النهائية للفريق العامل الدعم العام لتحديد وتقليص استخدام حق الرفض بغية التخلص منه في نهاية المطاف.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أنه في رسالة مؤرخة ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، يطلب الممثل الدائم

وما فتئ المجلس يحقق نصيبه من النجاح والفشل. فهو لا يزال فعالا في التعامل مع الإرهاب والمواقف في أفغانستان وتيمور الشرقية وسيراليون، فهناك بعض المسائل على جدول أعماله تحتاج بوضوح إلى مزيد من الاهتمام. فقد كان للمجلس مستوى جاد من الانخراط في مسائل تتعلق بأفريقيا وتم تحقيق تطورات إيجابية في الصراعات الأفريقية. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة بين عمل المجلس وتوقعات الدول والشعوب الأفريقية.

والشرق الأوسط هو المجال الذي حقق فيه المجلس أقل إنجاز ولم يرق إلى مستوى التوقعات. وبينما نقدر وجود إحاطات إعلامية شهرية للمجلس بشأن الشرق الأوسط، نلاحظ أن سجل المجلس فيما يتعلق بهذه المسألة يحتاج إلى تحسين. ولم يتخذ المجلس حتى الآن تدابير لتنفيذ قراراته وآخرها القرار ١٤٣٥ (٢٠٠٢). وما من شك في أن مصداقية المجلس ستتناقص عبر الزمن إذا تواصل النظر إليه على أنه غير قادر على الاضطلاع بمسؤولياته تجاه المسائل المتعلقة على جدول أعماله.

واسمحوا لي أن أمر مرور الكرام على المسألة المهمة لإصلاح مجلس الأمن. فقد مرت تسع سنوات منذ إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وأثبت النقاش أثناء الجلسة الأخيرة للفريق العامل الوجود الفعلي لاختلافات كبيرة بشأن أمور مضمونية مثل حجم وتكوين مجلس الأمن، وخاصة الزيادة في عدد الأعضاء الدائمين، وحق الرفض. وبمعنى آخر، ما زلنا نبحث عن إجابة على السؤال الأساسي وهو كيف نتقدم بمجلس الأمن المتوافر حاليا إلى مجلس أمن أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية، ولكن ليس هيئة أقل فعالية.

ومع ذلك ينبغي النظر إلى المأزق الذي هو الافتقار إلى التقدم في زيادة عدد الأعضاء الدائمين في المجلس على أنه

للبرتغال لدى الأمم المتحدة، بوصفه رئيساً لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر أيلول/سبتمبر، أن تستمع الجمعية العامة في جلسة عامة إلى بيان يدلي به المراقب عن الكرسي الرسولي في مناقشة البند ٣١ من جدول الأعمال، "إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي".

هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد اعتراض على اقتراح الاستماع إلى بيان من المراقب عن الكرسي الرسولي في مناقشة البند ٣١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.